الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

كلية العلوم الاجتماعية

قسم علوم الاعلام والاتصال

تخصص: سمعي بصري وفضاء عمومي

جامعة مستغانم

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر

الموضوع: ريبورتاج مصور حو ل.

البضاعة الصينية في أسواق مستغانم

-بين مغرياتها ومخاطرها-

من اعداد الطالبة:

* لطروش طاطة.

تحت اشراف الأستاذة:

* نفوسي مرتاض لمياء.

السنة الجامعية: 2014/2013.

مقدمــة

يرتكز النشاط الاقتصادي في العالم على التبادل الذي يعتمد أساسا على مبدأ الحاجات والسلع الاقتصادية، حيث تعد عملية الإنتاج بالإضافة إلى عملية الاستهلاك محركا أساسيا للاقتصاد.

فالمنتج اليوم يعمل جاهدا ليستنبط سلعا جديدة من حيث الشكل و التقديم و الاستعمال، هذا إن كانت موجودة من ذي قبل، خالفا بذلك حاجات جديدة لدى المستهلك الذي يصبح بحكم التعود لا يستغني عنها.

ولهذا يكون الاقتصاد اليوم ثنائي الارتكاز يمثل فيه كل من الاستهلاك والانتاج قطبين أساسين يديران الدورة الاقتصادية ويفعل التطور التكنولوجي الذي صاحب عمليات إنتاج السلع والخدمات والذي ترتب عنه اختفاء النموذج المبسط للسلعة التي كانت تتكون في الأساس من بعض المواد الطبيعية والخدمات الأولية وكذا زوال مفهوم المنتج العادي الذي حل محله الشركات الكبرى.

فإن كان استعمال التركيبات الكيميائية والمواد البلاستيكية المكررة والمعادن المحظورة أدى إلى سد حاجات المجتمعات وساهم في اكتفائها، إلا أنه في المقابل عرض صحة الإنسان وسلامته إلى خطر كبير.

حيث تعرف الأسواق العالمية والوطنية في الوقت الحاضر غزاره كبيرة في الإنتاج بسبب حرص المنتجين والشركات الكبرى على الوصول إلى أعلى يتسبب من التسويق دون الاهتمام بمصالح المستهلك الاقتصادية وسلامته الصحية مقابل ملاحظة زيادة معتبرة في معدلات

الاستهلاك دون وعي المستهلك بمدى ملائمة السلع والخدمات المطروحة للتداول لصحته وسلامته.

كما تشهد الأسواق الجزائرية هي الأخرى في السنوات الأخيرة اكتساحا كبيرا لمختلف المنتوجات المستوردة من أكبر البلدان الرائدة في مجال التصنيع والتصدير وعلى رأسها الصين التي اتخذت سياسة إغراق*، السوق الجزائرية بمنتجاتها الرديئة النوعية والرخيصة الثمن هذه الأخيرة التي تشهد استهلاكا كبيرا من طرف المواطنين.

وعليه فإن هذه الظاهرة تستحق الدراسة والبحث من مختلف الجوانب النفسية، الاجتماعية، و الاقتصادية ...وغيرها.

وبهذا نكون قد طرحنا موضوع دراستنا الذي يتمثل في روبورتاج مصور بعنوان: البضاعة الصينية في أسواق مستغانم – بين مغرياتها ومخاطرها – .

وقد تم هيكلة هذه المذكرة على النحو التالي مقدمة وجانب منهجي تطرقنا من خلاله إلى الدراسة الاستطلاعية، وتم على ضوئها تحديد الموضوع وأهميته, أهداف الدراسة، وكذا أسباب اختيار الموضوع، والتقنية المستعملة في الدراسة الميدانية, وصولا إلى أبرز الصعوبات التي واجهتها في الميدان.

ثم الجانب النظري ضم بدوره فصلين الأول بعنوان: التنمية الاقتصادية في الصين، يحوي على مبحثين الأول تحت عنوان: التجربة الاقتصادية الصينية، والثاني بعنوان: أبرز القطاعات الاقتصادية في الصين، أما الفصل الثاني والذي هو بعنوان العلاقات الجزائرية الصينية، ضم ثلاث مباحث، الأول خصصناه لتاريخ العلاقات الجزائرية الصينية، والثاني

* الإغراق: يقصد بالإغراق أن البلد المصدر يبيع منتجاته بأسعار أقل من قيمتها الحقيقية إلى بلد آخر مما يهدد صناعة معينة في ذلك البلد المستورد ويعرقل إنتاج الصناعات الناشئة فيه، من أجل إزالة منافسين يصنعون منتجات شبيهة .

ضم أهم المبادلات التجارية بين البلدين، والمبحث الثالث والأخير والذي هو بعنوان: الصين وسياسة الإغراق في الجزائر، ثم الخاتمة.

تتبع هذه الفصول النظرية جانب تطبيقي, يضم ثلاث مراحل أساسية، من أجل إعداد الروبورتاج المصور، بداية بمرحلة ما قبل الإنتاج يتم خلال هذه المرحلة تحضير السينوبسيس، تصميم جدول التقطيع التقني الخاص بالسيناريو التنفيذي، وكذا إعداد البطاقة التقنية.

ثم المرحلة الثانية وهي مرحلة الإنتاج يتم من خلالها عملية المعاينة لأماكن التصوير، ثم الشروع في عملية التصوير، تليها المرحلة الثالثة والأخيرة والتي يتم فيها المشاهدة واختيار اللقطات، وكذا إعداد نص التعليق، ثم عملية تركيب الصوت والصورة، اختيار الموسيقي، وتصميم جينيريك البداية والنهاية، وخاتمة للموضوع.

الإهـــــداء

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام

على سيدنا محمد وأله وصحبه أجمعين أما بعد:

أهدي ثمرة جهدي المتواضع، إلى منبع الحنان أمي الحبيبة

«واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا»

سورة الاسراء أية 23.

وإلى رفيقي في درب الحياة زوجي العزيز وإلى بهجة عمري ابني" أنس"

إلى إخوتي وكل أفراد عائلة "لطروش" ، وإلى كل أصدقائي أين ما كانوا.

كما أهدي هذا البحث إلى أسرتي الكبيرة أسرة علوم الاعلام والاتصال

المشكلة من رئيس المسار أستاذ "مالفي عبد القادر" وأساتذتي

المحترمين ، زملائي الطلبة ،إدارة وعمال كل باسمه.

بسم الله الرحمن الرحيم

«وما أوتيتم من العلم إلا قليلا »

صدق الله العظيم .

سورة الاسراء الآية رقم

-85-

الفهـــــــرس

- مقدمة.....أ

الجانب المنهجي:

- الدراسةالاستطلاعية.....5

- تحديد الموضوع وأهميته.....11

- أهداف الدراسة..... 12

- أسباب اختيار الموضوع.....13

- التقنية المستعملة (النوع الصحفي المستعمل).....14

- صعوبات البحث.....17

الجانب النظري:

مدخل.....19

I- الفصل الاول: التنمية الاقتصادية في الصين

- تمهيد.....21

المبحث الأول: التجربة الاقتصادية في الصين.....22

المبحث الثاني: أبرز القطاعات الاقتصادية في الصين.....26

- الخلاصة.....29

2- الفصل الثاني: العلاقات الجزائريةالصينية-

تمهيد.....31

المبحث الأول: تاريخ العلاقات الجزائريةالصينية.....32

المبحث الثاني: المبادلات التجارية بين الجزائروالصين.....35

المبحث الثالث: الصين وسياسية الاغراق في الجزائر.....38

الخلاصة.....40

الجانب التطبيقي:

1- مرحلة ما قبل الانتاج

1-1 السينوبسيس.....42:

1-2تصميم جدول السيناريو التنفيذي.....44

1-3 بطاقة تقنية عن الموضوع.....48

2- مرحلة الانتاج

2-1 عملية المعاينة.....49

2-2 التصوير(النقاط الصوت والصورة).....50

3- مرحلة ما بعد الانتاج

3-1 المشاهدة واختيار اللقطات.....51

3-2 التعليق.....52

3-3 تركيب.....56

3-4 اختيار الموسيقى.....56

3-5 تصميم جنيريك البداية والنهاية.....56

3-6جدول التقطيع.....61

خاتمة.....75

الملاحق.....80

قائمة المصادر والمراجع..... 86

الفهرس

المـــراجـــع

1_المصادر:

☜- **الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة،** المجلد الرابع، البعد الاقتصادي، الدار العربية للعلوم، ط1 ، سنة 2007

2_المراجع:

☜- العياضي نصر الدين ، **اقترابات نظرية من الأنواع الصحفية،** ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ب ط، .1999

☜- بليبل نور الدين ، **الكتابة الصحفية،** ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ب ط، 1999.

☜- خضور أديب ، **أدبيات الصحافة،** مطبعة الداودي، دمشق، ب ط، سنة .1986

☜- دروبي محمد ،**الصحافة والصحفي المعاصر**، القاهرة، ب ط، .1998

☜- ووبن، **الصينيون المعاصرون،** ترجمة: د. عبد العزيز حمدي، الجزء الأول، سلسلة عالم المعرفة، ب ط، سنة 1978.

3_الأطروحات والرسائل:

☜- عطية محمد محمد ريحان، **التجربة الاقتصادية وتحدياتها المستقبلية،** رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، سنة .2012

4- المجلات:

☜- الدسوقي محمد إبراهيم ، **رؤية مستقبلية لواقع المتغيرات داخل الصين**، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد122 ، سنة 1993.

5- مواقع الانترنيت:

- الموقع الالكتروني: **http://vb.mahorty.com/showthread.php?+706**يوم التحميل 02-12-2013 على الساعة 16:30.
- الموقع الالكتروني: :**http://www.wtb.com/wtb/**
  يوم التحميل 04-01-2014 على الساعة 18:10.
- الموقع الالكتروني:**http://sha/ads.ahrom.org.eg/newo/11888.aspx**
  يوم التحميل 04-01-2014 على الساعة 18:10.
- الموقع الالكتروني: **http://smoonews.com/news.php ?action=show id=2543&**

يوم التحميل 01-01-2014 على الساعة 10:15.

- الموقع الالكتروني:
- **http://arabic.news.in/chinaarabic/2014-02/26c-13314326.com**
  يوم التحميل 23-03-2014 على الساعة 13:45.
- الموقع الالكتروني: **web site :http://www.chinatoday.com.cn**
  يوم التحميل 28-12-2013 على الساعة 10:00.

- الموقع الالكتروني:

www.metransparent.com/spip-shp?page=imprimer-articl- -

avecforum-8id-article

يوم التحميل 06-01-2014 على الساعة 17:44.

- الموقع الالكتروني:

boum-univbishra.net/index.php ?topic=2905 ;0

يوم التحميل 06-01-2014 على الساعة 17:30.

6- المراجع باللغة الفرنسية:

☞ - Alain Peyrefitte, «quand la chine s'éveillera le monde tremblera», Nouvelle Edition mise à jour de la cadimie française, fayard, paris, 1973.

كلمـــة شكـــــر وتقديـــــر

في البداية أحمد الله وأشكره على فضله ونعمته.

فالحمد لله الذي هداني لهذا وما كنت لأهتدي لو لا ان هداني الله، فلا يسعني إلا ان أسجد لله عز وجل شكرا وحمدا على توفيقه لي في اتمام هذا العمل.

كما يذكر لأهل الفضل علينا بعد الله سبحانه وتعالى كل جميل وحسن صنيع.

" فمن لم يشكر الناس لم يشكر الله" حديث شريف.

وأخص شكري أستاذتي الكريمة السيدة " مرتاض نفوسي لمياء " المشرفة على هذا العمل.

أنحني تقديرا وعرفانا لها على صبرها الدائم معنا، وتفانيها في متابعة العمل وتقدير النصائح والارشادات.

كما أتوجه بخالص الشكر والعرفان إلى الأساتذة الافاضل الذين أثروا موضوع بحثنا، وأفاضوا علينا بمعلوماتهم القيمة التي سطرت المعالم الكبرى لهذا البحث المتواضع.

وأخص بالذكر: الاستاذ "بلحضري"، "الاستاذ بن شني عبد القادر"، "الاستاذ بوغان محمد عبد الرزاق"، "الاستاذ بن احمد قدور"، "الدكتورة سميرة بوشيخي"، "السيد مصطفى ونجلي" ،" الدكتور محمد نذير"، و"السيد محمد رمضاني".

كما لا يفوتني ان اتقدم بعظيم الشكر ووافر الامتنان الى الفريق التقني الذي واكبني طيلة فترة البحث على المجهودات الجبارة التي قاموا بها في سبيل انجاح هذا العمل وأخص منهم زوجي العزيز السيد: " تاربينت محمد الطاهر"، السيد: " دويدي الشارف"، السيد: " حمو ولد معمر جمال، زميلتي المحترمة: " بن توتة سميرة "، وفي الأخير شكرا إلى كل أساتذة قسم علوم الاعلام والاتصال بكلية العلوم الاجتماعية – جامعة مستغانم –

فشكرا وألف شكر إلى كل من ساهم بالتشجيع، أو السؤال أو المساعدة

قبل وأثناء إعداد العمل.

مقـــدمـــــة

الجانب المنهجي

الجانب النظري

الجانب التطبيقي

المـــراجـع

الفهـــــرس

الفصـــــل الأول:

التنميـــة الاقتصـاديـــة فـــي الصيـــن

الفصـــل الثانـــي:

العلاقـــات الجـــزائريـــة الصينيـــة

خـــاتمـــة

الملاحـــق

جـــــدول التقطيع

قانون رقم 09 – 03 مؤرّخ في 29 صفر عام 1430 الموافق 25 فبراير سنة 2009، يتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش.

إن رئيس الجمهورية،

– بناء على الدستور، لا سيما المواد 119 و 120 و 122 و 126 منه،

– وبمقتضى الأمر رقم 66 – 155 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966 والمتضمن قانون الإجراءات الجزائية، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى الأمر رقم 66 – 156 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966 والمتضمن قانون العقوبات، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى الأمر رقم 71 – 57 المؤرخ في 14 جمادى الثانية عام 1391 الموافق 5 غشت سنة 1971 والمتعلق بالمساعدة القضائية، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى الأمر رقم 75 – 58 المؤرخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975 والمتضمن القانون المدني، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى الأمر رقم 75 – 59 المؤرخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975 والمتضمن القانون التجاري، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى القانون رقم 79 – 07 المؤرخ في26 شعبان عام 1399 الموافق 21 يوليو سنة 1979 والمتضمن قانون الجمارك، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى القانون رقم 85 – 05 المؤرخ في26 جمادى الأولى عام 1405 الموافق 16 فبراير سنة 1985 والمتعلق بحماية الصحة وترقيتها، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى القانون رقم 87 –17 المؤرخ في 6 ذي الحجة عام 1407 الموافق أول غشت سنة 1987 والمتعلق بحماية الصحة النباتية،

– وبمقتضى القانون رقم 88 – 08 المؤرخ في7 جمادى الثانية عام 1408 الموافق 26 يناير سنة 1988 والمتعلق بنشاطات الطب البيطري وحماية الصحة الحيوانية،

– وبمقتضى القانون رقم 89 – 02 المؤرخ في أول رجب عام 1409 الموافق 7 فبراير سنة 1989 والمتعلق بالقواعد العامة لحماية المستهلك،

– وبمقتضى القانون رقم 90 – 18 المؤرخ في 9 محرم عام 1411 الموافق 31 يوليو سنة 1990 والمتعلق بالنظام الوطني القانوني للقياسة،

– وبمقتضى القانون رقم 90 – 31 المؤرخ في17 جمادى الأولى عام 1411 الموافق 4 ديسمبر سنة 1990 والمتعلق بالجمعيات،

– وبمقتضى الأمر رقم 95 – 07 المؤرخ في 23 شعبان عام 1415 الموافق 25 يناير سنة 1995 والمتعلق بالتأمينات، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى القانون رقم 91 – 05 المؤرخ في 30 جمادى الثانية عام 1411 الموافق 16 يناير سنة 1991 والمتضمن تعميم استعمال اللغة العربية، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى القانون رقم 01 – 11 المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1422 الموافق 3 يوليو سنة 2001 والمتعلق بالصيد البحري وتربية المائيات،

– وبمقتضى الأمر رقم 03 – 03 المؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 الموافق 19 يوليو سنة 2003 والمتعلق بالمنافسة، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى الأمر رقم 03 – 05 المؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 الموافق 19 يوليو سنة 2003 والمتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة،

– وبمقتضى الأمر رقم 03 – 06 المؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 الموافق 19 يوليو سنة 2003 والمتعلق بالعلامات،

– وبمقتضى القانون رقم 03 – 10 المؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 الموافق 19 يوليو سنة 2003 والمتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة،

– وبمقتضى الأمر رقم 03 – 11 المؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1424 الموافق 26 غشت سنة 2003 والمتعلق بالنقد والقرض،

– وبمقتضى القانون رقم 04 – 02 المؤرخ في 5 جمادى الأولى عام 1425 الموافق 23 يونيو سنة 2004 الذي يحدد القواعد المطبقة على الممارسات التجارية،

– وبمقتضى القانون رقم 04 – 04 المؤرخ في 5 جمادى الأولى عام 1425 الموافق 23 يونيو سنة 2004 والمتعلق بالتقييس،

– وبمقتضى القانون رقم 04 – 08 المؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1425 الموافق 14 غشت سنة 2004 والمتعلق بشروط ممارسة الأنشطة التجارية،

– وبمقتضى القانون رقم 05 – 12 المؤرخ في 28 جمادى الثانية عام 1426 الموافق 4 غشت سنة 2005 والمتعلق بالمياه، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى القانون رقم 08 – 09 المؤرخ في 18 صفر عام 1429 الموافق 25 فبراير سنة 2008 والمتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية،

– وبعد رأي مجلس الدولة،

– وبعد مصادقة البرلمان،

يصدر القانون الآتي نصه :

الباب الأول
أحكام عامة

الفصل الأول
الهدف ومجال التطبيق

المادة الأولى : يهدف هذا القانون إلى تحديد القواعد المطبقة في مجال حماية المستهلك وقمع الغش.

المادة 2 : تطبق أحكام هذا القانون على كل سلعة أو خدمة معروضة للاستهلاك بمقابل أو مجانا وعلى كل متدخل وفي جميع مراحل عملية العرض للاستهلاك.

الفصل الثاني
تعاريف

المادة 3 : يقصد في مفهوم أحكام هذا القانون ما يأتي :

– **المستهلك :** كل شخص طبيعي أو معنوي يقتني، بمقابل أو مجانا، سلعة أو خدمة موجهة للاستعمال النهائي من أجل تلبية حاجته الشخصية أو تلبية حاجة شخص آخر أو حيوان متكفل به،

– **المادة الغذائية :** كل مادة معالجة أو معالجة جزئيا أو خام، موجهة لتغذية الإنسان أو الحيوان، بما في ذلك المشروبات وعلك المضغ، وكل المواد المستعملة في تصنيع الأغذية وتحضيرها ومعالجتها، باستثناء المواد المستخدمة فقط في شكل أدوية أو مواد التجميل أو مواد التبغ،

– **التغليف :** كل تعليب مكون من مواد أيا كانت طبيعتها، موجهة لتوضيب وحفظ وحماية وعرض كل منتوج والسماح بشحنه وتفريغه وتخزينه ونقله وضمان إعلام المستهلك بذلك،

– **الوسم :** كل البيانات أو الكتابات أوالإشارات أو العلامات أو المميزات أو الصور أو التماثيل أو الرموز المرتبطة بسلعة، تظهر على كل غلاف أو وثيقة أولافتة أو سمة أو ملصقة أو بطاقة أو ختم أو معلقة مرفقة أو دالة على طبيعة منتوج مهما كان شكلها أو سندها ، بغض النظر عن طريقة وضعها،

– **المتطلبات الخاصة :** مجموع الخصائص التقنية للمنتوج المرتبطة بصحة وسلامة المستهلك ونزاهة المبادلات التي يحددها التنظيم، والتي يجب احترامها،

– **سلامة المنتوجات** : غياب كلي أو وجود، في مستويات مقبولة وبدون خطر، في مادة غذائية للوثات أو مواد مغشوشة أو سموم طبيعية أو أية مادة أخرى بإمكانها جعل المنتوج مضرا بالصحة بصورة حادة أو مزمنة،

– **المتدخل :** كل شخص طبيعي أو معنوي يتدخل في عملية عرض المنتوجات للاستهلاك،

– **عملية وضع المنتوج للاستهلاك** : مجموع مراحل الإنتاج والاستيراد والتخزين والنقل والتوزيع بالجملة وبالتجزئة،

– **الإنتاج** : العمليات التي تتمثل في تربية المواشي وجمع المحصول والجني والصيد البحري والذبح والمعالجة والتصنيع والتحويل والتركيب وتوضيب المنتوج، بما في ذلك تخزينه أثناء مرحلة تصنيعه وهذا قبل تسويقه الأول،

– **المنتوج** : كل سلعة أو خدمة يمكن أن يكون موضوع تنازل بمقابل أو مجانا،

– **منتوج سليم و نزيه و قابل للتسويق** : منتوج خال من أي نقص و/أو عيب خفي يضمن عدم الإضرار بصحة وسلامة المستهلك و/ أو مصالحه المادية والمعنوية،

– **منتوج مضمون** : كل منتوج، في شروط استعماله العادية أو الممكن توقعها، بما في ذلك المدة، لا يشكل أي خطر أو يشكل أخطارا محدودة في أدنى مستوى تتناسب مع استعمال المنتوج و تعتبر مقبولة بتوفير مستوى حماية عالية لصحة وسلامة الأشخاص،

– **منتوج خطير** : كل منتوج لا يستجيب لمفهوم المنتوج المضمون المحدد أعلاه،

– **استرجاع المنتوج** : عملية تتضمن سحب منتوج من عملية العرض للاستهلاك من طرف المتدخل المعني،

– **الأمن** : البحث عن التوازن الأمثل بين كل العناصر المعنية بهدف تقليل أخطار الإصابات في حدود ما يسمح به العمل،

– **الخدمة** : كل عمل مقدم، غير تسليم السلعة، حتى ولو كان هذا التسليم تابعا أو مدعما للخدمة المقدمة،

– **السلعة** : كل شيء مادي قابل للتنازل عنه بمقابل أو مجانا،

– **المطابقة** : استجابة كل منتوج موضوع للاستهلاك للشروط المتضمنة في اللوائح الفنية، وللمتطلبات الصحية والبيئية والسلامة والأمن الخاصة به،

– **الضمان** : التزام كل متدخل خلال فترة زمنية معينة، في حالة ظهور عيب بالمنتوج، باستبدال هذا الأخير أو إرجاع ثمنه أو تصليح السلعة أو تعديل الخدمة على نفقته،

– **قرض الاستهلاك** : كل عملية بيع للسلع أو الخدمات، يكون فيها الدفع مقسطا أو مؤجلا أو مجزءا.

الباب الثاني
حماية المستهلك

الفصل الأول
إلزامية النظافة والنظافة الصحية للمواد الغذائية وسلامتها

المادة 4 : يجب على كل متدخل في عملية وضع المواد الغذائية للاستهلاك احترام إلزامية سلامة هذه المواد، والسهر على أن لا تضر بصحة المستهلك.

تحدد الشروط والكيفيات المطبقة في مجال الخصائص المكروبيولوجية للمواد الغذائية عن طريق التنظيم.

المادة 5 : يمنع وضع مواد غذائية للاستهلاك، تحتوي على ملوث بكمية غير مقبولة، بالنظر إلى الصحة البشرية والحيوانية وخاصة فيما يتعلق بالجانب السام له.

تحدد الشروط والكيفيات المطبقة في مجال الملوثات المسموح بها في المواد الغذائية عن طريق التنظيم.

المادة 6 : يجب على كل متدخل في عملية وضع المواد الغذائية للاستهلاك أن يسهر على احترام شروط النظافة والنظافة الصحية للمستخدمين، ولأماكن ومحلات التصنيع أو المعالجة أو التحويل أو التخزين، وكذا وسائل نقل هذه المواد وضمان عدم تعرضها للإتلاف بواسطة عوامل بيولوجية أو كيميائية أو فيزيائية.

تحدد شروط عرض المواد الغذائية للاستهلاك عن طريق التنظيم.

المادة 7 : يجب أن لا تحتوي التجهيزات واللوازم والعتاد والتغليف، وغيرها من الآلات المخصصة لملامسة المواد الغذائية، إلا على اللوازم التي لا تؤدي إلى إفسادها.

تحدد شروط وكيفيات استعمال المنتوجات واللوازم الموجهة لملامسة المواد الغذائية، وكذا مستحضرات تنظيف هذه اللوازم عن طريق التنظيم.

المادة 8 : يمكن إدماج المضافات الغذائية في المواد الغذائية الموجهة للاستهلاك البشري أو الحيواني.

تحدد شروط وكيفيات استعمالها وكذا الحدود القصوى المرخص بها عن طريق التنظيم.

الفصل الثاني
إلزامية أمن المنتوجات

المادة 9 : يجب أن تكون المنتوجات الموضوعة للاستهلاك مضمونة وتتوفر على الأمن بالنظر إلى

الاستعمال المشروع المنتظر منها، وأن لا تلحق ضررا بصحة المستهلك وأمنه ومصالحه، وذلك ضمن الشروط العادية للاستعمال أو الشروط الأخرى الممكن توقعها من قبل المتدخلين.

المادة 10 : يتعين على كل متدخل احترام إلزامية أمن المنتوج الذي يضعه للاستهلاك فيما يخص :

– مميزاته وتركيبته وتغليفه وشروط تجميعه وصيانته،

– تأثير المنتوج على المنتوجات الأخرى عند توقع استعماله مع هذه المنتوجات،

– عرض المنتوج ووسمه والتعليمات المحتملة الخاصة باستعماله وإتلافه وكذا كل الإرشادات أوالمعلومات الصادرة عن المنتج،

– فئات المستهلكين المعرضين لخطر جسيم نتيجة استعمال المنتوج ، خاصة الأطفال.

تحدد القواعد المطبقة في مجال أمن المنتوجات عن طريق التنظيم.

الفصل الثالث

إلزامية مطابقة المنتوجات

المادة 11 : يجب أن يلبي كل منتوج معروض للاستهلاك، الرغبات المشروعة للمستهلك من حيث طبيعته وصنفه ومنشئه ومميزاته الأساسية وتركيبته ونسبة مقوماته اللازمة وهويته وكمياته وقابليته للاستعمال والأخطار الناجمة عن استعماله.

كما يجب أن يستجيب المنتوج للرغبات المشروعة للمستهلك من حيث مصدره والنتائج المرجوة منه والمميزات التنظيمية من ناحية تغليفه وتاريخ صنعه والتاريخ الأقصى لاستهلاكه وكيفية استعماله وشروط حفظه والاحتياطات المتعلقة بذلك والرقابة التي أجريت عليه.

المادة 12 : يتعين على كل متدخل إجراء رقابة مطابقة المنتوج قبل عرضه للاستهلاك طبقا للأحكام التشريعية والتنظيمية السارية المفعول.

تتناسب هذه الرقابة مع طبيعة العمليات التي يقوم بها المتدخل حسب حجم وتنوع المنتوجات التي يضعها للاستهلاك والوسائل التي يجب أن يمتلكها مراعاة لاختصاصه والقواعد والعادات المتعارف عليها في هذا المجال.

لا تعفي الرقابة التي يجريها الأعوان المنصوص عليهم في المادة 25 من هذا القانون، المتدخل من إلزامية التحري حول مطابقة المنتوج قبل عرضه للاستهلاك طبقا للأحكام التنظيمية السارية المفعول.

الفصل الرابع

إلزامية الضمان والخدمة ما بعد البيع

المادة 13 : يستفيد كل مقتن لأي منتوج سواء كان جهازا أو أداة أو آلة أو عتادا أو مركبة أو أي مادة تجهيزية من الضمان بقوة القانون.

ويمتد هذا الضمان أيضا إلى الخدمات.

يجب على كل متدخل خلال فترة الضمان المحددة، في حالة ظهور عيب بالمنتوج، استبداله أو إرجاع ثمنه، أو تصليح المنتوج أو تعديل الخدمة على نفقته.

يستفيد المستهلك من تنفيذ الضمان المنصوص عليه أعلاه دون أعباء إضافية.

يعتبر باطلا كل شرط مخالف لأحكام هذه المادة.

تحدد شروط وكيفيات تطبيق أحكام هذه المادة عن طريق التنظيم.

المادة 14 : كل ضمان آخر مقدم من المتدخل بمقابل أو مجانا، لا يلغي الاستفادة من الضمان القانوني المنصوص عليه في المادة 13 أعلاه.

يجب أن تبين بنود وشروط تنفيذ هذه الضمانات في وثيقة مرافقة للمنتوج.

المادة 15 : يستفيد كل مقتن لأي منتوج مذكور في المادة 13 من هذا القانون، من حق تجربة المنتوج المقتنى.

المادة 16 : في إطار خدمة ما بعد البيع، وبعد انقضاء فترة الضمان المحددة عن طريق التنظيم، أو في كل الحالات التي لا يمكن للضمان أن يلعب دوره، يتعين على المتدخل المعني ضمان صيانة وتصليح المنتوج المعروض في السوق.

الفصل الخامس

إلزامية إعلام المستهلك

المادة 17 : يجب على كل متدخل أن يعلم المستهلك بكل المعلومات المتعلقة بالمنتوج الذي يضعه للاستهلاك بواسطة الوسم ووضع العلامات أو بأية وسيلة أخرى مناسبة.

تحدد شروط وكيفيات تطبيق أحكام هذه المادة عن طريق التنظيم.

المادة 18 : يجب أن تحرر بيانات الوسم وطريقة الاستخدام ودليل الاستعمال وشروط ضمان المنتوج وكل معلومة أخرى منصوص عليها في التنظيم الساري

المفعول باللغة العربية أساسا، وعلى سبيل الإضافة، يمكن استعمال لغة أو عدة لغات أخرى سهلة الفهم من المستهلكين، وبطريقة مرئية ومقروءة ومتعذر محوها.

الفصل السادس
المصالح المادية والمعنوية للمستهلكين

المادة 19 : يجب أن لا تمس الخدمة المقدمة للمستهلك بمصلحته المادية، وأن لا تسبب له ضررا معنويا.

المادة 20 : دون الإخلال بالأحكام التشريعية السارية المفعول، يجب أن تستجيب عروض القرض للاستهلاك للرغبات المشروعة للمستهلك فيما يخص شفافية العرض المسبق وطبيعة ومضمون ومدة الالتزام وكذا آجال تسديده، ويحرر عقد بذلك.

تحدد شروط وكيفيات العروض في مجال قروض الاستهلاك عن طريق التنظيم.

الفصل السابع
جمعيات حماية المستهلكين

المادة 21 : جمعية حماية المستهلكين هي كل جمعية منشأة طبقا للقانون، تهدف إلى ضمان حماية المستهلك من خلال إعلامه وتحسيسه وتوجيهه وتمثيله.

يمكن أن يعترف لجمعيات حماية المستهلكين المذكورة في الفقرة أعلاه بالمنفعة العمومية ضمن الشروط والكيفيات المنصوص عليها في التشريع والتنظيم الساريي المفعول.

المادة 22 : بغض النظر عن أحكام المادة الأولى من الأمر رقم 71-57 المؤرخ في 5 غشت سنة 1971 والمتعلق بالمساعدة القضائية، يمكن أن تستفيد جمعيات حماية المستهلكين المعترف لها بالمنفعة العمومية من المساعدة القضائية.

المادة 23 : عندما يتعرض مستهلك أو عدة مستهلكين لأضرار فردية تسبب فيها نفس المتدخل وذات أصل مشترك، يمكن جمعيات حماية المستهلكين أن تتأسس كطرف مدني.

المادة 24 : ينشأ مجلس وطني لحماية المستهلكين، يقوم بإبداء الرأي، واقتراح التدابير التي تساهم في تطوير وترقية سياسات حماية المستهلك.

تحدد تشكيلة المجلس واختصاصاته عن طريق التنظيم.

الباب الثالث
البحث ومعاينة المخالفات

الفصل الأول
أعوان قمع الغش

المادة 25 : بالإضافة إلى ضباط الشرطة القضائية والأعوان الآخرين المرخص لهم بموجب النصوص الخاصة بهم، يؤهل للبحث ومعاينة مخالفات أحكام هذا القانون، أعوان قمع الغش التابعون للوزارة المكلفة بحماية المستهلك.

المادة 26 : يجب على أعوان قمع الغش المذكورين في المادة 25 أعلاه، أن يفوضوا بالعمل طبقا للأحكام التشريعية والتنظيمية السارية المفعول، وأن يؤدوا أمام محكمة إقامتهم الإدارية اليمين الآتية :

" أقسم بالله العليّ العظيم أن أقوم بأعمال وظيفتي بأمانة وصدق وأحافظ على السر المهني وأراعي في كل الأحوال الواجبات المفروضة عليّ ".

تسلم المحكمة إشهادا بذلك يوضع على بطاقة التفويض بالعمل.

لا تجدد اليمين ما لم يكن انقطاع نهائي عن الوظيفة.

يجب على الأعوان المذكورين في المادة 25 أعلاه، في إطار ممارسة مهامهم، تبيان وظيفتهم و تقديم تفويضهم بالعمل.

المادة 27 : يتمتع الأعوان المذكورون في المادة 25 أعلاه، بالحماية القانونية من جميع أشكال الضغط أو التهديد التي من شأنها أن تشكل عائقا في أداء مهامهم طبقا للأحكام التشريعية السارية المفعول.

المادة 28 : يمكن أعوان الرقابة المذكورين في المادة 25 أعلاه، في إطار ممارسة وظائفهم، وعند الحاجة، طلب تدخل أعوان القوة العمومية، الذين يتعين عليهم مد يد المساعدة عند أول طلب.

ويمكن اللجوء، عند الضرورة، إلى السلطة القضائية المختصة إقليميا طبقا للإجراءات السارية المفعول.

الفصل الثاني
إجراءات الرقابة

المادة 29 : يقوم الأعوان المذكورون في المادة 25 أعلاه، بأي وسيلة وفي أي وقت وفي جميع مراحل عملية العرض للاستهلاك، برقابة مطابقة المنتوجات بالنسبة للمتطلبات المميزة الخاصة بها.

المادة 30 : تتم الرقابة المنصوص عليها في هذا القانون، عن طريق فحص الوثائق و/ أو بواسطة سماع المتدخلين المعنيين، أو عن طريق المعاينات المباشرة بالعين المجردة أو بأجهزة القياس، وتتمم عند الاقتضاء، باقتطاع العينات بغرض إجراء التحاليل أو الاختبارات أو التجارب.

تتم رقابة مطابقة المنتوجات المستوردة عند الحدود، قبل جمركتها.

تحدد شروط و كيفيات الرقابة عن طريق التنظيم.

المادة 31 : يقوم الأعوان المذكورون في المادة 25 أعلاه، في إطار مهامهم الرقابية، وطبقا لأحكام هذا القانون، بتحرير محاضر تدون فيها تواريخ و أماكن الرقابة المنجزة وتبين فيها الوقائع المعاينة والمخالفات المسجلة والعقوبات المتعلقة بها.

وبالإضافة إلى ذلك، تتضمن هذه المحاضر هوية وصفة الأعوان الذين قاموا بالرقابة وكذا هوية ونسب ونشاط وعنوان المتدخل المعني بالرقابة.

يمكن أن ترفق المحاضر المحررة من قبل الأعوان المذكورين في المادة 25 أعلاه، بكل وثيقة أو مستند إثبات.

وتكون للمحاضر المنصوص عليها في الفقرات السابقة حجية قانونية حتى يثبت العكس.

المادة 32 : تحرر وتوقع المحاضر من طرف الأعوان الذين عاينوا المخالفة.

يتم تحرير المحضر بحضور المتدخل الذي يوقعه.

وعندما يحرر المحضر في غياب المتدخل أو في حالة الرفض، يقيد فيه ذلك.

تسجل المحاضر المحررة من طرف الأعوان المذكورين في المادة 25 أعلاه، في سجل مخصص لهذا الغرض مرقم ومؤشر عليه من طرف رئيس المحكمة المختصة إقليميا.

يحدد شكل ومحتوى المحاضر عن طريق التنظيم.

المادة 33 : يمكن الأعوان المذكورين في المادة 25 أعلاه، في إطار أداء مهامهم و دون أن يحتج اتجاههم بالسر المهني، فحص كل وثيقة تقنية أو إدارية أو تجارية أو مالية أو محاسبية وكذا كل وسيلة مغناطيسية أو معلوماتية.

ويمكنهم طلب الاطلاع على هذه الوثائق في أي يد وجدت و القيام بحجزها.

المادة 34 : للأعوان المذكورين في المادة 25 أعلاه، حرية الدخول نهارا أو ليلا، بما في ذلك أيام العطل، إلى المحلات التجارية والمكاتب والملحقات ومحلات الشحن والتخزين، وبصفة عامة إلى أي مكان، باستثناء المحلات ذات الاستعمال السكني التي يتم الدخول إليها طبقا لأحكام قانون الإجراءات الجزائية.

يمارس الأعوان أيضا مهامهم أثناء نقل المنتوجات.

الفصل الثالث
مخابر قمع الغش

المادة 35 : تؤهل المخابر التابعة للوزارة المكلفة بحماية المستهلك وقمع الغش في إطار تطبيق أحكام هذا القانون، للقيام بالتحاليل والاختبارات والتجارب قصد حماية المستهلك وقمع الغش.

المادة 36 : إضافة إلى المخابر المذكورة في المادة 35 أعلاه، وطبقا للتشريع والتنظيم الساريي المفعول، يمكن أن تعتمد مخابر أخرى لإجراء التحاليل والاختبارات والتجارب المنصوص عليها في المادة 35 أعلاه.

تحدد شروط وكيفيات اعتماد المخابر عن طريق التنظيم.

لا تخضع لأحكام الفقرة أعلاه المخابر التي تتدخل في إطار النصوص المؤسسة لها أو في الميادين المسيرة بتنظيم خاص.

المادة 37 : يتعين على المخابر المذكورة في المادتين 35 و36 أعلاه، في إطار مهامها،استعمال المناهج المحددة عن طريق التنظيم. وفي حالة عدم وجودها، تستعمل المناهج المعترف بها على المستوى الدولي.

المادة 38 : تعد المخابر المذكورة في المادتين 35 و 36 أعلاه كشوفات أو تقارير نتائج التحاليل أو الاختبارات أو التجارب التي قامت بها وتذكر مراجع المناهج المستعملة.

الفصل الرابع
اقتطاع العينات

المادة 39 : يجرى اقتطاع العينات قصد إجراء التحاليل أو الاختبارات أو التجارب المنصوص عليها في المادة 35 أعلاه، طبقا لأحكام هذا القانون.

يحرر محضر فور اقتطاع العينات من طرف الأعوان المذكورين في المادة 25 أعلاه.

تحدد شروط وكيفيات اقتطاع العينات عن طريق التنظيم.

المادة 40 : لإجراء التحاليل أو الاختبارات أو التجارب، تقتطع ثلاث (3) عينات متجانسة وممثلة للحصة موضوع الرقابة وتشمع.

ترسل العينة الأولى إلى المخبر المؤهل بموجب هذا القانون لإجراء التحاليل أو الاختبارات أو التجارب. وتشكل العينتان الثانية والثالثة عينتين شاهدتين، واحدة تحتفظ بها مصالح الرقابة التي قامت بالاقتطاع، والأخرى يحتفظ بها المتدخل المعني.

تستعمل العينة التي يحتفظ بها المتدخل وتلك التي يحتفظ بها الأعوان الذين قاموا باقتطاع العينات في حالة إجراء الخبرة.

تحفظ العينتان الشاهدتان ضمن شروط الحفظ المناسبة.

تحدد شروط وكيفيات تطبيق أحكام هذه المادة عن طريق التنظيم.

المادة 41 : إذا كان المنتوج سريع التلف أو بالنظر إلى طبيعته أو وزنه أو كميته أو حجمه أو قيمته، تقتطع عينة واحدة وتشمع ثم ترسل فورا إلى المخبر المؤهل لإجراء التحاليل أو الاختبارات أو التجارب بموجب هذا القانون.

تحدد كيفيات تطبيق أحكام هذه المادة عن طريق التنظيم.

المادة 42 : في إطار الدراسات التي تنجزها المصالح المكلفة بحماية المستهلك وقمع الغش، يمكن الأعوان المذكورين في المادة 25 أعلاه، القيام باقتطاع عينة واحدة فقط.

الفصل الخامس

الخبرة

المادة 43 : تكون الخبرة التي تجرى في إطار هذا القانون، قابلة للطعن. ويؤمر بها وتنفذ حسب الإجراءات والأشكال المنصوص عليها في المواد من 143 إلى 156 من قانون الإجراءات الجزائية، مع مراعاة الأحكام المنصوص عليها أدناه.

المادة 44 : يحيل وكيل الجمهورية الملف إلى القاضي المختص إذا ما رأى، بناء على التقارير أو المحاضر التي أحيلت إليه من طرف الأعوان المذكورين في المادة 25 أعلاه، أو طبقا لكشوفات أو تقارير المخابر المؤهلة، وعند الحاجة وبعد التحقيق المسبق، أنه يجب الشروع في المتابعة أو فتح تحقيق قضائي.

المادة 45 : في حالة احتمال الغش أو التزوير الناتج عن تحاليل أو اختبارات أو تجارب المخابر المؤهلة، يشعر القاضي المختص المخالف المفترض أنه يمكنه الاطلاع على كشف أو تقرير المخبر، وتمنح له مهلة ثمانية (8) أيام عمل لتقديم ملاحظاته، وعند الاقتضاء، يطلب إجراء الخبرة. ولا يمكن المخالف المفترض أن يطالب بالخبرة بعد انقضاء هذه المهلة.

المادة 46 : عندما تطلب الخبرة من طرف المخالف المفترض أو عندما تأمر بها الجهة القضائية المختصة، يختار خبيران (2)، أحدهما من طرف الجهة القضائية المختصة والآخر من طرف المخالف المفترض.

يتم تعيين الخبيرين (2) من طرف الجهة القضائية المختصة ، طبقا للأحكام المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجزائية.

وبصفة استثنائية، وبعد موافقة الجهة القضائية المختصة، يمكن المخالف المفترض أن يختار خبيرا غير مقيد في القائمة المحررة طبقا لأحكام المادة 144 من قانون الإجراءات الجزائية.

للخبيرين (2) المعينين نفس الالتزامات ونفس الحقوق ونفس المسؤوليات ويتقاضيان نفس الأتعاب طبقا للشروط المنصوص عليها في التشريع والتنظيم المعمول بهما.

يمكن أن يعين مسؤول المخبر الذي قام بالتحليل الأول أو اختبار أو تجربة كخبير طبقا للشروط المحددة بموجب هذا القانون.

المادة 47 : تمنح الجهة القضائية المختصة مهلة للمخالف المفترض قصد اختيار الخبير، وله الحق في التنازل صراحة عن هذا الاختيار والاعتماد على استنتاجات الخبير الذي عينته الجهة القضائية.

إذا لم يتنازل المعني عن هذا الحق ولم يختر خبيرا في الأجل الممنوح له، تعين الجهة القضائية المختصة تلقائيا خبيرا.

المادة 48 : تسلم الجهة القضائية المختصة الخبراء العينتين الثانية والثالثة المقتطعتين طبقا لأحكام المادة 40 من هذا القانون.

يعذر المخالف المفترض مسبقا من طرف الجهة القضائية المختصة ليقدم، في أجل ثمانية (8) أيام، العينة الثالثة التي بحوزته كما هو منصوص عليه في المادة 40 من هذا القانون.

إذا لم يقدم المخالف المفترض العينة الثالثة سليمة خلال هذا الأجل، لا تؤخذ هذه العينة بعين الاعتبار، ويقوم الخبراء بالاستنتاج على أساس فحص العينة الثانية.

المادة 49 : في حالة ما إذا اقتطعت عينة واحدة طبقا لأحكام المادة 41 من هذا القانون، تقوم الجهة القضائية المختصة، فورا بندب الخبراء المعينين قصد القيام باقتطاع جديد حسب الأشكال المنصوص عليها في المادة 39 من هذا القانون.

المادة 50 : تقوم الجهة القضائية المختصة بندب الخبراء المعينين، في مجال الرقابة البكتريولوجية أو البيولوجية المحضة، قصد الفحص المشترك للعينة الجديدة المنصوص عليها في المادة 49 أعلاه.

يختار أحد الخبيرين من طرف القاضي المختص من بين مسؤولي المخابر المؤهلة طبقا للأحكام المنصوص عليها في هذا القانون، ويختار الآخر من طرف المخالف المفترض في الاختصاص المعني. ويعين الخبيران طبقا للأحكام المنصوص عليها في المادة 46 من هذا القانون.

المادة 51 : تأخذ الجهة القضائية المختصة جميع التدابير قصد اقتطاع العينات وإجراء الخبرة فورا من طرف الخبراء في التاريخ الذي حددته.

يقوم الخبيران بالفحص المشترك لهذه العينة، ولا يمنع غياب أحدهما من إتمام الفحص واكتسابه الصبغة الحضورية.

المادة 52 : تجرى التحاليل أو الاختبارات أو التجارب في إطار الإجراء الحضوري في المخابر المؤهلة طبقا للأحكام المنصوص عليها بموجب هذا القانون.

يجب على الخبراء استخدام منهج أو مناهج التحاليل المستعملة من طرف المخابر المؤهلة والقيام بنفس التحاليل أو الاختبارات أو التجارب. كما يمكنهم استخدام مناهج أخرى على سبيل الإضافة.

الباب الرابع
قمع الغش

الفصل الأول
التدابير التحفظية ومبدأ الاحتياط

المادة 53 : يتخذ الأعوان المذكورون في المادة 25 من هذا القانون، كافة التدابير التحفظية قصد حماية المستهلك وصحته وسلامته ومصالحه.

وبهذه الصفة، يمكن الأعوان القيام برفض الدخول المؤقت أو النهائي للمنتوجات المستوردة عند الحدود والإيداع والحجز والسحب المؤقت أو النهائي للمنتوجات أو إتلافها والتوقيف المؤقت للنشاطات طبقا للأحكام المنصوص عليها في هذا القانون.

تحدد شروط و كيفيات تطبيق أحكام هذه المادة عن طريق التنظيم.

المادة 54 : يصرح بالرفض المؤقت لدخول منتوج مستورد عند الحدود في حالة الشك في عدم مطابقة المنتوج المعني وهذا لغرض إجراء تحريات مدققة أو لضبط مطابقته.

ويصرح بالرفض النهائي لدخول منتوج مستورد عند الحدود في حالة إثبات عدم مطابقته، بالمعاينة المباشرة، أو بعد إجراء التحريات المدققة.

المادة 55 : يتمثل الإيداع في وقف منتوج معروض للاستهلاك ثبت بعد المعاينة المباشرة، أنه غير مطابق، وذلك بقرار من الإدارة المكلفة بحماية المستهلك وقمع الغش.

ويتقرر الإيداع قصد ضبط مطابقة المنتوج المشتبه فيه من طرف المتدخل المعني.

يعلن عن رفع الإيداع من طرف الإدارة المكلفة بحماية المستهلك وقمع الغش بعد معاينة ضبط مطابقة المنتوج.

المادة 56 : يعذر المخالف المعني في حالة عدم مطابقة المنتوج باتخاذ التدابير الملائمة من أجل إزالة سبب عدم المطابقة أو إزالة ما يتعلق بعدم احترام القواعد والأعراف المعمول بها في عملية العرض للاستهلاك.

المادة 57 : إذا ثبت عدم إمكانية ضبط مطابقة المنتوج، أو إذا رفض المتدخل المعني إجراء عملية ضبط مطابقة المنتوج المشتبه فيه، يتم حجزه بغرض تغيير اتجاهه، أو إعادة توجيهه، أو إتلافه دون الإخلال بالمتابعة الجزائية المنصوص عليها في أحكام هذا القانون.

المادة 58 : إذا كان المنتوج صالحا للاستهلاك وثبتت عدم مطابقته، إما أن يغير المتدخل المعني اتجاهه بإرساله إلى هيئة ذات منفعة عامة لاستعماله في غرض مباشر وشرعي، وإمّا يعيد توجيهه بإرساله إلى هيئة لاستعماله في غرض شرعي بعد تحويله.

المادة 59 : يتمثل السحب المؤقت في منع وضع كل منتوج للاستهلاك أينما وجد، عند الاشتباه في عدم مطابقته وذلك في انتظار نتائج التحريات المعمقة لا سيما نتائج التحاليل أو الاختبارات أو التجارب.

إذا لم تجر هذه التحريات في أجل سبعة (7) أيام عمل أو إذا لم يثبت عدم مطابقة المنتوج، يرفع فورا تدبير السحب المؤقت. ويمكن تمديد هذا الأجل عندما تتطلب الشروط التقنية للرقابة والتحاليل أو الاختبارات أو التجارب ذلك.

إذا ثبت عدم مطابقة منتوج، يعلن عن حجزه، ويعلم فورا وكيل الجمهورية بذلك.

المادة 60 : إذا ثبت عدم مطابقة المنتوج، تسدد المصاريف الناتجة عن عمليات الرقابة أو التحاليل أو الاختبارات أو التجارب من طرف المتدخل المقصر.

وإذا لم تثبت عدم المطابقة عن طريق التحاليل أو الاختبارات أو التجارب، تعوض قيمة العينة للمتدخل المعني على أساس القيمة المسجلة في محضر الاقتطاع.

المادة 61 : يؤدي الحجز والسحب المؤقت أو النهائي الذي يقوم به الأعوان المذكورون في المادة 25 من هذا القانون، إلى تحرير محاضر وتشمع المنتوجات المشتبه فيها وتوضع تحت حراسة المتدخل المعني.

المادة 62 : ينفذ السحب النهائي من طرف الأعوان المذكورين في المادة 25 أعلاه، دون رخصة مسبقة من السلطة القضائية المختصة في الحالات الآتية :

– المنتوجات التي ثبت أنها مزورة أو مغشوشة أو سامة أو التي انتهت مدة صلاحيتها،

– المنتوجات التي ثبت عدم صلاحيتها للاستهلاك،

– حيازة المنتوجات دون سبب شرعي والتي يمكن استعمالها في التزوير،

– المنتوجات المقلدة،

– الأشياء أو الأجهزة التي تستعمل للقيام بالتزوير.

يعلم وكيل الجمهورية بذلك فورا .

المادة 63 : يجب أن يتحمل المتدخل المعني المصاريف والتكاليف لاسترجاع المنتوج المشتبه فيه أينما وجد في حالة السحب النهائي المنصوص عليه في المادة 62 أعلاه، إذا كان هذا المنتوج قابلا للاستهلاك يوجه مجانا، حسب الحالة، إلى مركز ذي منفعة عامة، أو يوجه للإتلاف إذا كان مقلدا أو غير صالح للاستهلاك.

ويعلم وكيل الجمهورية بذلك فورا .

المادة 64 : إذا قررت الإدارة المكلفة بحماية المستهلك وقمع الغش أو الجهة القضائية المختصة إتلاف المنتوجات، يتم ذلك من طرف المتدخل بحضور الأعوان المذكورين في المادة 25 أعلاه.

يمكن أن يتمثل الإتلاف أيضا في تشويه طبيعة المنتوج.

يحرر محضر الإتلاف من طرف الأعوان ويوقعون عليه مع المتدخل المعني.

تحدد شروط وكيفيات تطبيق أحكام هذه المادة عن طريق التنظيم.

المادة 65 : يمكن أن تقوم المصالح المكلفة بحماية المستهلك وقمع الغش طبقا للتشريع والتنظيم الساريي المفعول، بالتوقيف المؤقت لنشاط المؤسسات التي ثبت عدم مراعاتها للقواعد المحددة في هذا القانون، إلى غاية إزالة كل الأسباب التي أدت إلى اتخاذ هذا التدبير، دون الإخلال بالعقوبات الجزائية المنصوص عليها في أحكام هذا القانون.

المادة 66 : يتحمل المتدخل المقصر المصاريف الناتجة عن تطبيق الأحكام المتعلقة بالإيداع وإعادة المطابقة والسحب المؤقت وتغيير الاتجاه وإعادة التوجيه والحجز والإتلاف المنصوص عليها أعلاه.

المادة 67 : تعلم المصالح المكلفة بحماية المستهلك وقمع الغش المستهلكين بكل الوسائل، عن الأخطار والمخاطر التي يشكلها كل منتوج مسحوب من عملية العرض للاستهلاك.

الفصل الثاني
المخالفات و العقوبات

المادة 68 : يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في المادة 429 من قانون العقوبات، كل من يخدع أو يحاول أن يخدع المستهلك بأية وسيلة أو طريقة كانت حول :

– كمية المنتوجات المسلّمة،

– تسليم المنتوجات غير تلك المعينة مسبقا،

– قابلية استعمال المنتوج،

– تاريخ أو مدد صلاحية المنتوج،

– النتائج المنتظرة من المنتوج،

– طرق الاستعمال أو الاحتياطات اللازمة لاستعمال المنتوج.

المادة 69 : ترفع العقوبات المنصوص عليها في المادة 68 أعلاه، إلى خمس (5) سنوات حبسا وغرامة قدرها خمسمائة ألف دينار (500.000 دج)، إذا كان الخداع أو محاولة الخداع قد ارتكبت سواء بواسطة :

– الوزن أو الكيل أو بأدوات أخرى مزورة أو غير مطابقة،

– طرق ترمي إلى التغليط في عمليات التحليل أو المقدار أو الوزن أو الكيل أو التغيير عن طريق الغش في تركيب أو وزن أو حجم المنتوج،

– إشارات أو ادعاءات تدليسية،

– كتيبات أو منشورات أو نشرات أو معلقات أو إعلانات أو بطاقات أو أية تعليمات أخرى.

المادة 70 : يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في المادة 431 من قانون العقوبات كل من :

– يزور أي منتوج موجه للاستهلاك أو للاستعمال البشري أو الحيواني،

– يعرض أو يضع للبيع أو يبيع منتوجا يعلم أنه مزور أو فاسد أو سام أو خطير للاستعمال البشري أو الحيواني،

– يعرض أو يضع للبيع أو يبيع، مع علمه بوجهتها، مواد أو أدوات أو أجهزة أو كل مادة خاصة من شأنها أن تؤدي إلى تزوير أي منتوج موجه للاستعمال البشري أو الحيواني.

المادة 71 : يعاقب بغرامة من مائتي ألف دينار (200.000 دج) إلى خمسمائة ألف دينار (500.000 دج) كل من يخالف إلزامية سلامة المواد الغذائية المنصوص عليها في المادتين 4 و 5 من هذا القانون.

المادة 72 : يعاقب بغرامة من خمسين ألف دينار (50.000 دج) إلى مليون دينار (1.000.000 د ج)، كل من يخالف إلزامية النظافة والنظافة الصحية المنصوص عليها في المادتين 6 و7 من هذا القانون.

المادة 73 : يعاقب بغرامة من مائتي ألف دينار (200.000 دج) إلى خمسمائة ألف دينار (500.000 دج) كل من يخالف إلزامية أمن المنتوج المنصوص عليها في المادة 10 من هذا القانون.

المادة 74 : يعاقب بغرامة من خمسين ألف دينار (50.000 دج) إلى خمسمائة ألف دينار (500.000 دج)، كل من يخالف إلزامية رقابة المطابقة المسبقة المنصوص عليها في المادة 12 من هذا القانون.

المادة 75 : يعاقب بغرامة من مائة ألف دينار (100.000 دج) إلى خمسمائة ألف دينار (500.000 دج)، كل من يخالف إلزامية الضمان أو تنفيذ ضمان المنتوج المنصوص عليه في المادة 13 من هذا القانون.

المادة 76 : يعاقب بغرامة من خمسين ألف دينار (50.000 دج) إلى مائة ألف دينار (100.000 دج)، كل من يخالف إلزامية تجربة المنتوج المنصوص عليه في المادة 15 من هذا القانون.

المادة 77 : يعاقب بغرامة من خمسين ألف دينار (50.000 دج) إلى مليون دينار (1.000.000 دج)، كل من يخالف إلزامية تنفيذ الخدمة ما بعد البيع المنصوص عليها في المادة 16 من هذا القانون.

المادة 78 : يعاقب بغرامة من مائة ألف دينار (100.000 دج) إلى مليون دينار (1.000.000 دج)، كل من يخالف إلزامية وسم المنتوج المنصوص عليها في المادتين 17 و 18 من هذا القانون.

المادة 79 : دون الإخلال بالأحكام المنصوص عليها في المادة 155 من قانون العقوبات، يعاقب بالحبس من ستة (6) أشهر إلى ثلاث (3) سنوات وبغرامة من خمسمائة ألف دينار (500.000 دج) إلى مليوني دينار (2.000.000 دج) أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل من يبيع منتوجا مشمعا أو مودعا لضبط المطابقة أو سحبه مؤقتا من عملية عرضه للاستهلاك أو يخالف إجراء التوقيف المؤقت للنشاط.

المادة 80 : إضافة إلى العقوبات المنصوص عليها في المادة 79 أعلاه، يدفع مبلغ بيع المنتوجات موضوع هذه المخالفات للخزينة العمومية ويقيّم على أساس سعر البيع المطبق من طرف المخالف أو على أساس سعر السوق.

المادة 81 : مع مراعاة الأحكام المنصوص عليها في التشريع الساري المفعول، يعاقب بغرامة مالية من خمسمائة ألف دينار (500.000 دج) إلى مليون دينار (1.000.000 دج)، كل من يخالف الالتزامات المتعلقة بعرض القروض للاستهلاك المنصوص عليها في المادة 20 من هذا القانون.

المادة 82 : إضافة إلى العقوبات المنصوص عليها في المواد 68 و69 و70 و 71 و73 و78 أعلاه، تصادر المنتوجات والأدوات وكل وسيلة أخرى استعملت لارتكاب المخالفات المنصوص عليها في هذا القانون.

المادة 83 : يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة 432 من قانون العقوبات، كل من يغش أو يعرض أو يضع للبيع أو يبيع كل منتوج مزور أو فاسد أو سام أو لا يستجيب لإلزامية الأمن المنصوص عليها في المادة 10 من هذا القانون، إذا ألحق هذا المنتوج بالمستهلك مرضا أو عجزا عن العمل.

ويعاقب المتدخلون المعنيون بالسجن المؤقت من عشر (10) سنوات إلى عشرين (20) سنة وبغرامة من مليون دينار (1.000.000 دج) إلى مليوني دينار (2.000.000 دج)، إذا تسبب هذا المنتوج في مرض غير قابل للشفاء أو في فقدان استعمال عضو أو في الإصابة بعاهة مستديمة.

يتعرض هؤلاء المتدخلون لعقوبة السجن المؤبد إذا تسبب هذا المرض في وفاة شخص أو عدة أشخاص.

المادة 84 : يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في المادة 435 من قانون العقوبات، كل من يعرقل أو يقوم بكل فعل آخر من شأنه أن يعيق إتمام مهام الرقابة التي يجريها الأعوان المنصوص عليهم في المادة 25 من هذا القانون.

المادة 85 : طبقا لأحكام المادة 36 من قانون العقوبات، تضم الغرامات المنصوص عليها في هذا أحكام القانون. وفي حالة العود، تضاعف الغرامات ويمكن الجهة القضائية المختصة إعلان شطب السجل التجاري للمخالف.

الباب الخامس
غرامة الصلح

المادة 86 : يمكن الأعوان المنصوص عليهم في المادة 25 من هذا القانون، فرض غرامة صلح على مرتكب المخالفة المعاقب عليها طبقا لأحكام هذا القانون.

وإذا لم تسدد غرامة الصلح في الأجل المحدد في المادة 92 أدناه، يرسل المحضر إلى الجهة القضائية المختصة.

وفي هذه الحالة، ترفع الغرامة إلى الحد الأقصى.

المادة 87 : لا يمكن فرض غرامة الصلح :

– إذا كانت المخالفة المسجلة تعرّض صاحبها، إما إلى عقوبة أخرى غير العقوبة المالية وإما تتعلق بتعويض ضرر مسبب للأشخاص أو الأملاك،

– في حالة تعدد المخالفات التي لا يطبق في إحداها على الأقل إجراء غرامة الصلح ،

– في حالة العود.

المادة 88 : يحدد مبلغ غرامة الصلح كما يأتي :

– انعدام سلامة المواد الغذائية المعاقب عليها في المادة 71 من هذا القانون : ثلاثمائة ألف دينار (300.000 دج)،

– انعدام النظافة والنظافة الصحية المعاقب عليها في المادة 72 من هذا القانون : مائتا ألف دينار (200.000 دج)،

– انعدام أمن المنتوج المعاقب عليه في المادة 73 من هذا القانون : ثلاثمائة ألف دينار (300.000 دج)،

– انعدام رقابة المطابقة المسبقة المعاقب عليها في المادة 74 من هذا القانون : ثلاثمائة ألف دينار (300.000 دج)،

– انعدام الضمان أو عدم تنفيذه المعاقب عليه في المادة 75 من هذا القانون : ثلاثمائة ألف دينار (300.000 دج)،

– عدم تجربة المنتوج المعاقب عليها في المادة 76 من هذا القانون : خمسون ألف دينار (50.000 دج)،

– رفض تنفيذ الخدمة ما بعد البيع المعاقب عليها في المادة 77 من هذا القانون : (10 %) من ثمن المنتوج المقتنى،

– غياب بيانات وسم المنتوج المعاقب عليها في المادة 78 من هذا القانون : مائتا ألف دينار (200.000 دج).

المادة 89 : إذا سجلت عدة مخالفات على نفس المحضر، يجب على المخالف أن يدفع مبلغا إجماليا لكل غرامات الصلح المستحقة.

المادة 90 : تبلّغ المصالح المكلفة بحماية المستهلك وقمع الغش المخالف، في أجل لايتعدى سبعة (7) أيام ابتداء من تاريخ تحرير المحضر، إنذارا برسالة موصى عليها مع إشعار بالاستلام، يبين فيه محل إقامته، ومكان وتاريخ، وسبب المخالفة، ومراجع النصوص المطبقة، ومبلغ الغرامة المفروضة عليه وكذا آجال وكيفيات التسديد المحددة في المادة 92 أدناه.

المادة 91 : لا يقبل الطعن في القرار الذي يحدد مبلغ غرامة الصلح.

المادة 92 : يجب على المخالف أن يدفع مرة واحدة مبلغ غرامة الصلح لدى قابض الضرائب لمكان إقامة المخالف أو مكان المخالفة، في أجل الثلاثين (30) يوما التي تلي تاريخ الإنذار المذكور في المادة 90 أعلاه.

يعلم قابض الضرائب المصالح المكلفة بحماية المستهلك وقمع الغش المعنية بحصول الدفع في أجل عشرة (10) أيام من تاريخ دفع الغرامة.

في حالة عدم استلام الإشعار في أجل خمسة وأربعين (45) يوما ابتداء من تاريخ وصول الإنذار للمخالف، ترسل المصالح المكلفة بحماية المستهلك وقمع الغش الملف إلى الجهة القضائية المختصة إقليميا.

يرسل جدول مجمل إشعارات الدفع المستلمة من طرف قابض الضرائب في الشهر السابق، في الأسبوع الأول من كل شهر، إلى المصالح المكلفة بحماية المستهلك وقمع الغش.

المادة 93 : تنقضي الدعوى العمومية إذا سدد المخالف مبلغ غرامة الصلح في الآجال والشروط المحددة في المادة 92 أعلاه.

الباب السادس

أحكام ختامية وانتقالية

المادة 94 : تلغى أحكام القانون رقم 89 – 02 المؤرخ في أول رجب عام 1409 الموافق 7 فبراير سنة 1989 والمتعلق بالقواعد العامة لحماية المستهلك، وتبقى نصوصه التطبيقية سارية المفعول إلى حين صدور النصوص التطبيقية لهذا القانون التي تحل محلها.

المادة 95 : ينشر هذا القانون في الجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة.

حرّر بالجزائر في 29 صفر عام 1430 الموافق 25 فبراير سنة 2009.

عبد العزيز بوتفليقة

مرسوم تنفيذيّ رقم 04 – 210 مؤرّخ في 10 جمادى الثّانية عام 1425 الموافق 28 يوليو سنة 2004، يحدّد كيفيات ضبط المواصفات التقنية للمغلفات المخصصة لاحتواء مواد غذائية مباشرة أو أشياء مخصصة للأطفال.

إنّ رئيس الحكومة،

– بناء على تقرير وزير التهيئة العمرانية والبيئة،

– وبناء على الدّستور، لاسيّما المادّتان 85–4 و125 (الفقرة 2) منه،

– وبمقتضى القانون رقم 85–05 المؤرّخ في 26 جمادى الأولى عام 1408 الموافق 16 فبراير سنة 1985 والمتعلّق بحماية الصحة وترقيتها، المعدّل والمتمّم،

– وبمقتضى القانون رقم 89–02 المؤرّخ في أوّل رجب عام 1409 الموافق 7 فبراير سنة 1989 والمتعلّق بالقواعد العامة لحماية المستهلك،

– وبمقتضى القانون رقم 01–19 المؤرّخ في 27 رمضان عام 1422 الموافق 12 ديسمبر سنة 2001 والمتعلّق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها،

– وبمقتضى القانون رقم 03–10 المؤرّخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 الموافق 19 يوليو سنة 2003 والمتعلّق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة،

– وبمقتضى القانون رقم 04–04 المؤرّخ في 5 جمادى الأولى عام 1425 الموافق 23 ˚يونيو سنة 2004 والمتعلّق بالتقييس،

– وبمقتضى المرسوم الرّئاسيّ رقم 04 – 136 المؤرّخ في29 صفر عام 1425 الموافق 19 أبريل سنة 2004 والمتضمّن تعيين رئيس الحكومة،

– وبمقتضى المرسوم الرّئاسيّ رقم 04 – 138 المؤرّخ في 6 ربيع الأوّل عام 1425 الموافق 26 أبريل سنة 2004 والمتضمّن تعيين أعضاء الحكومة ،

– وبمقتضى المرسوم التّنفيذي رقم 90–39 المؤرّخ في 3 رجب عام 1410 الموافق 30 يناير سنة 1990 والمتعلّق برقابة الجودة وقمع الغش ، المعدّل والمتمّم،

– وبمقتضى المرسوم التّنفيذي رقم 91–04 المؤرّخ في 3 رجب عام 1411 الموافق 19 يناير سنة 1991 والمتعلّق بالمواد المعدة لكي تلامس الأغذية وبمستحضرات تنظيف هذه المواد،

– وبمقتضى المرسوم التّنفيذي رقم 92–65 المؤرّخ في 8 شعبان عام 1412 الموافق 12 فبراير سنة 1992 والمتعلّق بمراقبة مطابقة المواد المنتجة محليا أو المستوردة، المعدّل والمتمّم،

– وبمقتضى المرسوم التّنفيذي رقم 96–354 المؤرّخ في 6 جمادى الثانية عام 1417 الموافق 19 أكتوبر سنة 1996 والمتعلّق بكيفيات مراقبة مطابقة المنتوجات المستوردة ونوعيتها ، المعدّل والمتمّم،

– وبمقتضى المرسوم التّنفيذي رقم 97–254 المؤرّخ في 3 ربيع الأوّل عام 1418 الموافق 8 يوليو سنة 1997 والمتعلّق بالرخص المسبقة لإنتاج المواد السامة أو التي تشكل خطرا من نوع خاص واستيرادها،

– وبمقتضى المرسوم التّنفيذي رقم 98–69 المؤرّخ في 24 شوال عام 1418 الموافق 21 فبراير سنة 1998 والمتضمّن إنشاء المعهد الجزائري للتقييس ويحدد قانونه الأساسي،

– وبمقتضى المرسوم التّنفيذي رقم 01–08 المؤرّخ في 12 شوال عام 1421 الموافق 7 يناير سنة 2001 الّذي يحدّد صلاحيات وزير تهيئة الإقليم والبيئة

يرسم ما يأتي :

المادّة الأولى : تطبيقا لأحكام المادّة 10 من القانون رقم 01–19 المؤرّخ في 27 رمضان عام 1422 الموافق 12 ديسمبر سنة 2001 والمذكور أعلاه ، يحدّد هذا المرسوم كيفيات ضبط المواصفات التقنية للمغلفات المخصصة لاحتواء مواد غذائية مباشرة أو أشياء مخصصة للأطفال.

المادّة 2 : يقصد في مفهوم هذا المرسوم بالمغلف، كل كيس أو صندوق أو علبة أو وعاء أو إناء، أو بصفة عامة كل حاو من خشب أو ورق أو زجاج أو قماش أو بلاستيك يحتوي مباشرة على مواد غذائية أو أشياء مخصصة للأطفال وكذا كل كيس مخصص لتوضيبها أو لنقلها.

المادّة 3 : تحدّد المواصفات التقنية للمغلفات المخصصة لاحتواء مواد غذائية مباشرة أو أشياء مخصصة للأطفال بموجب قرارات مشتركة بين الوزراء المكلّفين بالبيئة والتجارة والصناعة والصحة.

المادّة 4 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة.

حرّر بالجزائر في 10 جمادى الثّانية عام 1425 الموافق 28 يوليو سنة 2004.

أحمد أويحيى

تمهيد :

تعتبر التجربة الصينية واحدة من أنجح التجارب التي أثرت بشكل كبير على أهم الاقتصادات العالمية، واستطاعت أن تتخطى العديد منها حتى أصبحت الصين القوة الاقتصادية الثانية في العالم بعد الو.م.أ.

فكانت غايتنا في هذا الفصل إلقاء الضوء على التجربة الاقتصادية لهذا البلد والتطرق إلى أبرز القطاعات المنتجة فيه.

المبحث الأول: التجربة الاقتصادية في الصين.

" تعد التجربة الصينية واحدة من التجارب الإنسانية العملاقة في القرن الحالي، فقد تركت بصماتها القوية على مسيرة العالم بعد أن أحدثت تحولات جذرية وعميقة في حياة شعب يصل تعداده خمس العالم".[1]

فهي التي قال عنها نابليون:" الصين مارد نائم، فدعوه نائم، لأنه إذا استيقظ هز العالم."[2]

وتسعى الصين سعيا حثيثا لأن تكون دولة ذات ثقل دولي، فهي تسير في طريق التنمية، وتتبع نظامها مستقلا مفتوحا في تنمية قوى الإنتاج في ضوء المعطيات الجديدة في العالم، وتنهج ما تسميه السوق الاشتراكية.

فلا شك أن هذه التجربة الصينية مرت بمرحلة ولادة طويلة وشاقة، حتى استطاعت أن ترى النور وتحول من خلالها الاقتصاد الصيني من اقتصاد مخطط إلى اقتصاد السوق الاجتماعي، من خلال تشكيل منظومة سوقية تقوم على المنافسة المنتظمة قادت الصين فيما بعد إلى الانفتاح على العالم، وأدت إلى تحولات كبيرة في الاقتصاد الصيني، ويتضح ذلك من خلال تحقيق معادلات نمو اقتصادي عالية، وارتفاع حجم الناتج المحلي الإجمالي.

1- د. ووين، **الصينيون المعاصرون**، ترجمة: د. عبد العزيز حمدي، الجزء الأول، سلسلة عالم المعرفة، ب.ط، سنة 1978، ص 10 .

2- Alain Peyrefitte, **quand la chine s'éveillera le monde tremblera** , Nouvelle Edition, mise a jour de la cadmie française, fayard paris, 1973, p12.

" ان ما تشهده بالصين اليوم من تقوم وانفتاح جاد نتيجة الثورة الإصلاح التي قادها الحزب الشيوعي الصيني في أكتوبر 1922 والذي طرح فيه بوضوح أن هدف الصين من إصلاح بنيتها الاقتصادية هو إنشاء نظام اقتصاد السوق الاجتماعي معتمدة في ذلك على الإعداد الهائلة من الأيادي العاملة المدربة والرخيصة، ورأس مال أجنبي، وما تملكه الصين من موارد طبيعية، هذا كله ساهم في وجود سلع صينية رخيصة الثمن تستطيع منافسة السلع الغربية ذات الجودة العالمية، وتناسب أيضا الأفراد ذوي الدخل المنخفض حتى أصبحت السلع الصينية الأكثر انتشارا و مبيعا في العالم ".[1]

ويمكن القول أن الصين حققت نموا اقتصاديا سريعا خلال العقود الأخيرة الأمر الذي جعلها تتخطى العديد من الاقتصادات المتقدمة لتصبح بذلك ثاني أكبر اقتصاد عالمي بعد الو.م.أ.

مرحلة الانفتاح على العالم:

" كانت مع بداية 1978 بقيادة **دينغ شيا وبينغ** الذي أدرك أن النهوض باقتصاد الصين لا يمكن من دون إتباع سياسة خارجية تقود الصين إلى الانفتاح على مختلف دول العالم.

حيث ثم التخلي عن اقتصاد الحصار في مصلحة الانفتاح على الرأسمالية الغربية، بتطوير اشتراكية السوق كطريق وحيد لجذب الصين خارج الركود والفقر الذي كانت تعايشه عقب سياسة **ماوتشي تونغ**.

1- د. محمد عطية محمد ريحان، **التجربة الاقتصادية الصينية وتحدياتها المستقبلية**، رسالة الماجستير في الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية ، جامعة الأزهر، غزة، سنة 2012، ص 02.

فالمهم عند دينغ ليس الاشتراكية أو الرأسمالية لكن المهم هو أن تحصل الصين على التكنولوجيا المتقدمة ورؤوس الأموال التي تحتاجها من أجل نهضتها، التي تزامنت مع عصر العولمة الجديد وبيئة تجارية عالمية أكثر انفتاحا والناجمة عن تخفيضات كبيرة للتعريفات الجمركية، وغيرها من أشكال الحماية التجارية والتكييف الاقتصادي العالمي السريع وتدفقات الأموال عبر الحدود، ورأس المال والتكنولوجيا".[1]

" فكانت الإستراتيجية التنموية للصين تقوم على تحقيق الأهداف التالية:

1- مضاعفة مجمل الناتج الوطني مرتين عما كان عليه عام 1980 من خلال تحقيق التنمية الاقتصادية، ورفع مستوى الشعب سواء عن طريق رأس المال الوطني أو الأجنبي بأسلوب اشتراكي الهدف ورأسمالي الوسائل والإدارة، وبذلك تحل مسألة الغذاء والكساء للشعب، ولقد تحقق هذا الهدف في نهاية الثمانينات.

2- مضاعفة مجمل الناتج الوطني أربع مرات عن عام 1980 في نهاية القرن العشرين، وقد تحقق هذا الهدف عام 1995 قبل موعده المقرر.

3- تحقق التحديث بصورة أساسية، ووصول معدل نصيب الفرد من الناتج الوطني إلى مستوى البلدان المتطورة والمتوسطة وبلوغ مستوى نسبي من الرخاء بحلول القرن 21 م.

1- د. محمد إبراهيم الدسوقي، **رؤية مستقبلية لواقع المتغيرات داخل الصين**، محلية السياسة الدولية، القاهرة، العدد 112، سنة 1993، ص 153.

فكانت هذه الأهداف في مجملها مؤشرا على تنمية الاقتصاد القومي وتخلص الصين من الأوضاع الصعبة لتدخل فترة جديدة من الاستكشاف المتواصل لطريق التنمية، حيث شهدت الصين تطورا غطى مجالات التجارة والاستثمار لتصبح بذلك عاشر أكبر دولة تجارية في العالم من 1993 وكسرت الصادرات الصينية حاجز المائة مليار كأكبر مصدر للعالم بحلول 2009". [1]

يمكن القول أن التجربة الصينية واحدة من أهم التجارب التي أدهشت المجتمع الإنساني باعتبارها رؤية جديدة باتجاه الانفتاح على العالم الخارجي، وإحداث إصلاحات اقتصادية كانت كفيلة بتحقيق الاكتفاء الذاتي للصين، ومن ثم تحقيق مستويات من الرفاهية المرضية للمواطن الصيني، ومن نتائج هذه التجربة أيضا ارتفاع معدلات الاستثمارات الأجنبية في الصين, وكذلك زيادة مساهمة الصين في حجم التجارة العالمية.

"وتسعى الصين في الوقت الحاضر إلى تطوير علاقاتها الاقتصادية، لدعم وتعزيز موقعها في الخريطة الاقتصاد العالمي, وذلك باكتشاف سبل التعاون الاقتصادي والفني مع الدول النامية، وعلى رأسها بلدان المنطقة العربية، فالصين مهتمة بفتح مزيد من أسواق التصدير أمام السلع الصينية في أسواق بلدان العالم الثالث"[2].

ان الصين تنظر إلى بلدان العالم الثالث بما فيها بلدان الوطن العربي كونها سوقا استهلاكية بالدرجة الأولى تسعى جاهدة إلى تطوير علاقاتها الاقتصادية بها، وخلق فرص الاستثمار الخارجي على أراضيها.

---

1 –الموقع الالكتروني: **http://vb .mahorty.com/showthread.php ?+ :706**_على الساعة:16:30، يوم التحميل:6. 2013.12.

2– الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، المجلد الرابع، **البعد الاقتصادي**، الدار العربية للعلوم، ط 1، سنة 2007، ص 97.

المبحث الثاني: أبرز القطاعات الاقتصادية في الصين.

"حققت الصين قفزات سريعة في العقد الماضي, مستفيدة بذلك من تجربة الإصلاح والانفتاح, وازدهرت العديد من القطاعات الاقتصادية وأبرزها كالآتي:

1- قطاع السيارات: تفوقت الصين على الولايات المتحدة الأمريكية من حيث الحجم

السنوي لا نتاج السيارات ومبيعات للمرة الأولى سنة 2009 ووصلت سياراتها إلى 18.06 مليون وحدة عام 2010، فيما زاد الانتاج إلى18.26 مليون وحدة ، مقارنة بـ 2.47 مليون وحدة عام 2001، لتظل الأكبر ارتفاعا في العام مسجلة رقما قياسيا.

2- قطاع النسيج: تشير الإحصاءات إلى أن قيمة الصادرات الصينية من النسيج لعام 2010, قد بلغت 206.5 مليار دولار وهي تعد قيمة عالية جدا مقارنة بما كانت عليه قبل الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية حيث كانت تقدر بـ 56 مليار دولار، ما يعني أنها حققت زيادة نسبية 286.75، وفي عام2010 احتلت الصادرة الصينية من الملابس 32.7 من حجم السوق العالمية، وهذه النسبة هي ضعف ما كانت عليه قبل انضمام الصين لمنظمة التجارة عام 2000، ويواجه هذا القطاع العديد من التحديات، أما الحقيقة المحرجة بالنسبة لهذا القطاع في الصين أن منتوجاته من النسيج والملابس مازالت في ذيل سلسلة الانتاج العالمية".[1]

1- الموقع الالكتروني: **http://www.wtb.com/wtb/** على الساعة 18:10 مساء، يوم التحميل: 2014.01.04.

" وبالرغم من ذلك كشفت إحصاءات صدرت مؤخرا بشأن ما أطلق عليه المستلزمات الإسلامية, تعد الصين من أول وأكبر الدول من إنتاج الملابس واللوازم اليومية للمسلمين في كافة أنحاء العالم. سواء صناعة الجلباب، سجاجيد الصلاة، والنسيج ومستلزمات أخرى كملابس المحجبات، بالإضافة إلى إنتاج عدد من المصانع في الصين حوالي 70 % من طاقيات المسلمين التي تصدر إلى كافة أنحاء العالم تحت شعار صنع في الصين.

3- قطاع الكيمياوية: الكيمياوية هو القطاع الذي تعرض للصدمة الأكبر يعد دخول الصين لمنظمة التجارة العالمية، فمنذ 2004 بذات سوق منتجات العناية بالبشرة تسجل نموا سريعا، وفي عام 2009 تجاوزت القيمة الاستهلاكية لمواد التجميل في الصين 140 مليار يوان، وخلال العشرية التي تلت دخول الصين لمنظمة التجارة العالمية أصبحت الصين ثالث سوق استهلاكية لمواد التجميل." [1]

قطاع المعدات المنزلية:" خلال الفترة الأولى من دخول الصين إلى منظمة التجارة العالمية, كان نطاق سوق المعدات المنزلية في الصين لا تتعدى 200 مليار يوان، لكن وبعد 10 أعوام من دخول الصين إلى منظمة التجارة العالمية، القيمة الإجمالية لقطاع المعدات المنزلية في الصين 966.2 مليار يوان أي ما يعادل 4 أضعاف ما كانت عليه قبل 10 أعوام، أما صادرات القطاع كانت في عام 2001 تقدر بـ 7 مليار دولار وبحلول عام 2010 وصل هذا الرقم إلى 150 مليار دولار.

1-الموقع الالكتروني: **http://sha/adsmahrom.og.eg/newo/11888.aspx** على الساعة 18:10 مساء يوم التحميل: 2014.01.04.

4- قطاع صناعة الأدوية: خلال 10 أعوام الماضية نمت قيمة التجارة الخارجية للأدوية الصينية من 9.5 مليار دولار إلى 60.2 مليار دولار في عام 2010، كما نمت نسبة مساهمة صادرات وواردات الأدوية في الحجم الإجمالي للصادرات والواردات الصينية 1.7% إلى 2.7% ، وكان من المتوقع أن تصبح الصين في عام 2011 ثالث أكبر سوق عالمية للأدوية، أيضا كان من المتوقع أن يصل حجم السوق إلى أكثر من 50 مليار دولار، لكن نظرا للتغير المستمر الذي تشهده نية قطاع الأدوية في العالم فإن قطاع الأدوية الصيني، يبقى عرضة لعدة تحديات متعلقة بالمنافسة العالمية".[1]

" لقد اتخذت الصين إستراتيجية التنمية السليمة التي انتهجتها المؤسسات الصينية على نطاق واسع منذ الإصلاح والانفتاح، والاعتماد على تكنولوجيا المعلومات، وثورة الإنتاج والتوسع الصناعي وكفاءة في تخفيض الموارد لتحقيق الاستقرار والتوازن بين علاقة التنمية والإصلاح بصورة تدريجية في مختلف القطاعات.

كما أنها تعمل باستمرار على الاستفادة من الفرص الإستراتيجية الهامة لها للحفاظ على نمو وازدهار مختلف الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية والثقافية داخلها ".

1- نفس الموقع الالكتروني: **http://sha/adsmahrom.og.eg/newo/11888.aspx** على الساعة 18:10 مساء يوم التحميل: 2014.01.04.

خلاصة:

يمكن اعتبار أن تجربة الصين لها خصوصيتها وتفردها، فحجم الصين الكبير وثقلها السياسي يجعلانها تتينا اقتصاديا يقف في وجه اكبر الاقتصاديات العالمية، الأمر الذي جذب إعجاب العالم بأسره لما حققته من تقدم اقتصادي غير معالم الحياة الصينية، وكذلك مكانة الصين على خريطة العلاقات الدولية.

فهي تسير في طريق التحول إلى قوة عظمى سوف يحسب لها ألف حساب في المستقبل القريب.

تمهيد:

أفرز التحول في النظام الدولي بعد الحرب العالمية، بروز أهمية العامل الاقتصادي في العلاقات الدولية، هذا الأخير الذي أدى إلى ظهور قوى اقتصادية أصبح لها وزن كبير في الساحة الدولية، من أهمها الصين فبعد النمو الاقتصادي الذي عرفته أيقظ لديها طموحات للنفوذ العالمي، فمن أبرز توجهاتها الإستراتيجية في العقد الأخير، كانت نحو بلدان القارة الأفريقية، ولعل الجزائر تعد على رأس قائمة هذه الدول، فحاولنا في هذا الفصل إعطاء صورة عامة حول تاريخ العلاقات الجزائرية الصينية، ثم إحصاء حجم المبادلات التجارية بين البلدين وعمدنا في الأخير إلى التطرق إلى سياسة الإغراق للمنتوجات الصينية في الجزائر.

المبحث الأول: تاريخ العلاقات الجزائرية الصينية.

تعد العلاقات الجزائرية الصينية من أهم العلاقات في التاريخ الإنساني، ويعود ذلك إلى زمن بعيد وبالضبط إلى ما قبل تحرير الجزائر من الاستعمار، تأسيس الدولة الديمقراطية الشعبية فقد أيدت الصين الشعبية نضال الشعب الجزائري وكفاحه المشروع من أجل تحرير وطنه.

" وكان دعم دولة الصين واضحا، ولم ينسى الشعب الجزائري وقوفه وموقفه من القضية الجزائرية خلال الخمسينات، أيدت الصين ثورة التحرير الوطني.

وكانت دولة الصين من بين الدول الأولى التي ساندت القضية الجزائرية واعترفت بعد ثلاثة أيام فقط من شهر سبتمبر سنة 1958 بتأسيس الحكومة المؤقتة، لتتعزز هذه العلاقات أكثر بمرور الزمن، وتصبح الأكثر إنتاجا ورقيا في كافة المجالات السياسة ودبلوماسية وتبقى هذه العلاقات بين بكين والجزائر علاقات صداقة تقليدية دائمة، سواء من ناحية الكفاح أو من ناحية التوجه الإيديولوجي المشترك لتواصل حكومة بكين دعمها للجزائر، وتقوم بإرسال عشرات الفرق الطبية المجهزة والمدعمة بأكثر من 28000شخص للمساهمة في تطوير القضية الطبية الجزائرية.

وفي المجال الدبلوماسي يبقى موقف الجزائر ثابتا اتجاه مناصرة الصين وشرعية تمثيله دولة وشعبا وحكومة وترابا, فالدولتان ظلتا تؤيدان بعضهما البعض بكل قوة على الصعيد الدولي, وكانت الجزائر واحدة من الدولتين, اللتان قدمتا المقترحات الحاسمة والحسية لتسليم الصين مقعدها الشرعي في المنظمة الأممية ". [1]

1-الموقع الالكتروني:**http://smoonews.com/news.php?action=show&id=2543**على الساعة: 10:14 صباحا، يوم التحميل: 2014.01.01.

" وتحرص الجزائر على تعزيز التواصل بين الأجهزة التشريعية, وتوسيع التعاون في المجالات الاقتصادية والتجارة والاستثمار، وتدعيم الصداقة الصينية الإفريقية، بما يرتقي بالعلاقات الثنائية إلى مستويات جديدة من مستواها المتميز القائم.

وفي المجال الاقتصادي بدأت العلاقات تتطور في هذا الجانب من خلال تقوية العلاقات التجارية, وارتفاع حجم التبادلات والوجود القوي للمؤسسات الصينية في الجزائر في كل مجالات الاستثمار والتجارة يحقق عملها إلى تخصصات مختلفة منها: الطرق، السكان، والاتصالات السلكية واللاسلكية والطاقة والري والمواصلات".[1]

" فمنذ إنشاء اللجنة المشتركة للتعاون الاقتصادي والتجاري والفني بين البلدين سنة 1982، امتد التعاون بينهما ليشمل كل مجالات الطاقة، الزراعة البناء، البحث العلمي والثقافة،الانتاج الحيواني ومحاربة التصحر والي وتعبئة الموارد المائية والصناعة والتجارة والتعاون العسكري والمجال النووي والصحة والبرلمان.

وأخيرا التعاون الفضائي الذي تم في عام 2013 حيث وقع البلدان على اتفاقية التعاون الثنائي في مجال العلوم والتكنولوجيا والتطبيقات الفضائية، بين الوكالتين القضائيتين الجزائرية ونظيرتها الصينية ".[2]

1-نفس الموقع الالكتروني:**id=2543&http://smoonews.com/news.php?action=show**علىالساعة: 10:14 صباحا،يومالتحميل: 2014.01.01.

2-الموقع الالكتروني: **http://arabic.news.con/chinaarabic/2014.02/26c-13314326.com** على الساعة13:45، يوم التحميل: 2014.03.24.

فلا شك أن التعاون الاقتصادي بين الجزائر والصين أخذ خلال السنوات الأخيرة القليلة أبعاد كبيرة وتوسعت مجالاته على عدة مستويات، فأهم المشاريع التنموية والإستراتيجية في الجزائر اليوم بيد أكبر الشركات الصينية المستثمرة.

إن التوافق السياسي بين البلدين في الكثير من الشؤون الدولية سهل عملية التعاون الاقتصادي بينهما، وساهم في توطيد العلاقات الدبلوماسية بين الطرفين.

وتبقى في الأخير العلاقات الجزائرية الصينية إستراتيجيةوهي الأقوى بكل المقاييس.

المبحث الثاني: حجم المبادلات التجارية بين الجزائر والصين.

" إن حجم المبادلات التجارية بين البلدين في تطورمستمر، حيث وقع البلدان لأول مرة اتفاقية التجارة والمدفوعات عام 1964، ينمو التبادل التجاري بينهما بشكل متواصل في السنوات الأخيرة, مع تحسن الأوضاع الداخلية بينهما في الجزائر تدريجيا ونمو اقتصاداتها،زاد حجم التبادل التجاري بينهما مرة أخرى, حيث بلغ 198.85 مليون دولار أمريكي عام 2000, وارتفع إلى 433.8 مليون دولار أمريكي عام 2002، وبلغ 659.97 مليون في الفترة من يناير إلى نوفمبر 2003، منها 565.08 مليون دولار أمريكي صادرات صينية للجزائر، بزيادة 83.1%، وواردات صينية قيمتها94.9 مليون دولار بزيادة نسبتها 26.8%.

هذا يعني إن حجم التبادل التجاري الصيني الجزائري قد زاد نحو 2.5 ضعف من عام2000 إلى عام 2003.

وفي نفس الوقت تحسن هيكل المنتجات في التجارة بين الطرفين ففي الفترة من يناير إلى سبتمبر 2003 بلغت قيمة المنتجات الصناعية التي صدرتها الصين إلى الجزائر 295.83 مليون دولار أمريكي، أي أكثر من نصف الصادرات الصينية إليها، ووفق لأرقام مصلحة الجمارك صدرت الصين منتجات قيمتها 338 مليون دولار إلى الجزائر من يناير إلى سبتمبر2003، وبهذا تكون الصين سابع أكبر مصدر إلى الجزائر.[1]

1- الموقع الالكتروني: **website:http://www.chinatoday.com.com** على الساعة 10:00 صباحا، يوم التحميل: 2013.02.28.

"واستنادا إلى البيانات التي أصدرتها وكالة ترقية الصادرات أن حجم الصادرات بين البلدين انتقل من 200 دولار عام 2000 إلى 3.443 مليار دولار عام 2007، الأمر الذي يبين أن العلاقات التجارية ما فتئت تزداد اتساعا بين البلدين, رغم ان الصين ليست محسوبة كشريك تجاري للجزائر.

ورغم إن الميزان التجاري لصالح الصين، إلا ان الجزائر تصدر إلى الصين ما قيمته 1.149 مليار دولار، معظم هذه الصادرات تتكون من المحروقات بنسبة 99.04%، وتتشكل مواد البلاستيك والمعادن والنحاس باقي الصادرات الجزائرية نحو الصين.

في حين تتكون صادرات الصين من عدد معتبر من المواد كالتجهيزات الميكانيكية،والسيارات إلى جانب التجهيزات الكهربائية والأقمشة والأحذية، دون أن ننسى الشاي, والأجهزة المتعلقة بالتكنولوجيا الجديدة وغيرها، ومع أن أسعار المنتجات الصينية غير قابلة للمنافسة، لكن على مستوى الجودة هناك نقص واضح بين المنتجات الصينية ونظيرتها المستوردة من دول أخرى خاصة أوروبا.

حتى أصبحت الصين خلال التسعة أشهر الأولى من سنة 2013 الممول الأول للجزائر متجاوزة فرنسا بحسب ما أعلنت عنه الجمارك الجزائرية،حيث بلغ حجم واردات الجزائر من الصين خلال هذه الفترة 4.95 مليار دولار أي نسبة 11.98% من مجموع الواردات الجزائرية ".[1]

مع تنامي الاقتصاد الصيني واحتلاله المراتب الأولى عالميا،اتجهت أنظار الصين نحو السوق الإفريقية للاستثمار فيها، ورفع مستوى المبادلات التجارية معها.

1- المرجع السابق

ولقد أصبحت الصين أكبر شريك تجاري للكثير من دول إفريقيا على غرار الجزائر، كما حققت التجارة الثنائية بينهما نمو في الميزان التجاري الصيني وخلقت فرص عمل جديدة في الجزائر هذه الأخيرة التي أصبحت تمثل وجهه استثمارية مختلف الشركات الصينية.

المبحث الثالث: الصين وسياسة الإغراق في الجزائر.

" نجحت الصين في تسويق منتجاتها في مختلف دول العالم، وتحديدا في الدول النامية، حيث حققت معدلات نمو لا مثيل لها عالميا، تتجاوز 9.5 سنويا، واستطاعت بذلك أن تعزو العديد من الأسواق العربية والإفريقية، من بينهما السوق الجزائرية عن طريق ما يعرف باسم سياسات الإغراق، إذ أنها تبيع منتجات بأسعار أقل من تكلفة إنتاج المنتجات المناظرة في الدول التي تعزوها المنتجات الصينية ".[1]

أن الجزائر تعتبر أرضا خصبة وسوقا مفتوحة أمام الأجانب، فدخول الصينيين عالم التجارة في الجزائر كان في بادئ الأمر من بوابة الأرصفة والباعة المتجولين كتجربة أولية تربصيةفي سبيل فهم حاجيات المواطن الجزائري ليتمكنوا بعد ذلك من الاستثمار بأنفسهم واقتحام السوق بكل قوة، فتجدهم اليوم يعرضون سلعا متناسبة مع القدرة الشرائية للمستهلك الجزائري لكن في غالبيتها تبقى سلعا مقلدة، تنعدم فيها الجودة، ذات صلاحية قصيرة، مليئة بالمخاطر والأضرار الصحية، لكنها تعرف الرواج الأكبر بدون منازع،

وهذا ما يدخل الجزائر في دائرة الإغراق السلعي للبضائع الصينية يوما بعد يوم.

" ويمثل الإغراق السلعي إحدى الظواهر التجارية غير المشروعة المؤدية إلى المنافسة غير عادلة، التي باتت تكتنف العلاقات التجارية الدولية متزامنة مع الارتفاع المطرد في حجم التبادل التجاري بين الدول، استشرافا لمرحلة جديدة قادمة تحكمها قوانين العولمة،واقتصاد السوق وحرية المنافسة طبقا لأهداف ومبادئ منظمة التجارة العالمية، وإضافة إلى ما يعنيه الإغراق من تفوق ميزان الواردات على الصادرات، فعادة ما يكون الإغراقالسلعي لدوافع اقتصادية ناجمة عن الكساد العالمي الذي يؤدي عادة إلى تكدس

1- الموقع الالكتروني:-**www.metransparent.com/spip.shp?page=imprimer-article-avec-forum8id-article=148** على الساعة 17:44، يوم التحميل: 2014.01.02.

السلع بكميات كبيرة لدى البلدان المنتجة، مما يضطرها إلى تصديرها إلى البلدان الأخرى

بأسعار نقل عن سعرها في مجرى سعر التجارة الدولية، كذلك قد يكون الإغراق بسبب دوافع إستراتيجية معينة ترمي إليها الشركات المنتجة بهدف ضمان استمرار هيمنتها على السوق المحلية للدولة المستوردة من خلال الأضرار بالصناعة المحلية المماثلة لضمان البقاء بصورة احتكارية قائمة على المنافسة الغير عادلة.

فإذا قامت دولة بإغراق أسواق دولة أخرى فهي تساهم في:

_ القضاء على المنافسة الأجنبية التي تواجه المنتج أو المصدر في السوق.

_ القضاء على الصناعات الناشئة التي يمكن أن تمثل خطرا عليها مستقبلا.

_ العمل على خراب الصناعات الوطنية الكفؤ.

_ الحد من درجة المنافسة في الاقتصاد القومي ".[1]

وهذا ما تشهده الأسواق الجزائرية، حيث تمتلئ السوق بمئات البضائع والمنتجات الصينية التي تمكنت منذ تواجدها من القضاء على المنافسة الأجنبية فيما يخص السلع الأوروبية نظرا لانخفاض أسعارها، وتقليدها لأشهر الماركات العالمية، كما أنها ساهمت في تحطيم العديد من الصناعات الفتية التي تشرف عليها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هذه الأخيرة التي تم حلها لأنها لم تتمكن من الصمود في وجه المنافسة القوية للمنتوجات الصينية نظرا لحداثة عهدها في السوق.

1- الموقع الالكتروني:**forum.univbiskra.net/index.php ?topic=2905 ;wap2** على الساعة 17:30، يوم التحميل: 2014.01.06.

خلاصة:

تحول التنين الأصفر– الصين – إلى عملاق اقتصادي هيمن على جزء يعتد به من الاقتصاد العالمي, ويهدد الكثير من القوى التقليدية والحديثة في النظام الاقتصادي العالمي.

حيث تتبنى الصين في سياستها الخارجية، وفي صعودها نظرية " **القوة الناعمة** " ويتضح ذلك في تركيزها على المبادلات التجارية والثقافية في سياستها الإفريقية.

فالصين قد نجحت إلى حد كبير فيما فشلت فيه الكثير من الدول والقوى الغربية، وهي اعتمادها على الاقتصاد والتجارة في علاقتها مع القارة الإفريقية وتجنبها لأبعاد السياسة التي تركز عليها الدول الغربية كالديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وإلى الخصخصة وغيرها.

مدخل :

إن انتهاج الصين سياسة الإصلاح، ذلك منذ بداية 1978 وتبينها لمفهوم اقتصاد السوق الاشتراكي، مكنها من البروز كقوة اقتصادية عالمية، أخذت تنفتح تدريجيا وبشكل أكبر على دول العالم, منها الدول العربية،وحاولت الصين في علاقتها الحالية مع الدول العربية والنامية إقامة مشروعات إنتاجية مشتركة في المناطق الصناعية الحرة لها، وهذه المساحة المتبادلة ستعمل على تطوير المستوى الصناعي والاقتصادي العربي وتحقيق النمو والمصلحة المشتركة بين الطرفين.

فالصين بدورها تنظر لبلدان الوطن العربي بوصفها سوق استهلاكية للوائح كبيرة من السلع والمواد المنتجة كالسلع الكهربائية والصناعية، الألبسة والمنتوجات وحتى المواد الاستهلاكية، وهي أهم الصادرات الصينية للبلدان العربية بما فيها الجزائر, هذه الأخيرة التي تربطها بالصين علاقات وطيدة في مختلف الأصعدة، وقد تدعمت هذه العلاقات بالتبادل التجاري والاقتصادي بين البلدين، أين أصبحت فيها الصين مع مطلع 2013 أول أكبر مصدر للجزائر دون منازع، تغطي منتوجاتها كل الأسواق الجزائرية، وهذا ما سنحاول التعمق فيه أكثر من خلال التطرق إلى التنمية الاقتصادية في الصين، وتوضيح طبيعة العلاقات الصينية.

الدراسة الاستطلاعية:

نعيش اليوم في عالم استهلاكي بكل المقاييس حيث يبدو الاستهلاك في الظاهر عملية بسيطة إلا أنها في حقيقة الأمر هي جد معقدة نظرا لتعدد أبعادها وحجم تداعياتها، كما أن عملية الاستهلاك هي ظاهرة اجتماعية، فنجد سلوكات العائلات تختلف حسب الفئات الاجتماعية، والفوارق الاجتماعية التي تنعكس مباشرة على مستوى الاستهلاك من بلد لآخر باختلاف مرجعياته الثقافية، وإن كانت العولمة تسعى إلى توحيد نمطها وهذا ما نلمسه في المجتمع الجزائري حيث تعرف الأسواق الجزائرية انفتاحا على كل المنتوجات المستوردة من مختلف أنحاء العالم، تتصدرها البضائع الصينية.

وبناءا على بحثنا الاستطلاعي حول هذه الظاهرة، فإن المنتوجات الصينية أصبحت تغرق السوق الجزائرية من ملابس، أحذية، أواني، أدوات كهرومنزلية، مستحضرات التجميل، مزاد التنظيف، ألعاب أطفال، قطع غيار السيارات، وحتى مستلزمات إسلامية

(حجابات، خمارات، سجاجيد للصلاة.) ومواد صيدلانية وغيرها من البضائع التي تتميز بانخفاض أسعارها وانعدام جودتها في أغلب الأحيان والتي تشهد إقبالا كبيرا عليها من قبل المستهلك الجزائري الذي يجد نفسه مجبرا على اقتنائها، أمام انخفاض دخله من جهة وارتفاع المستوى المعيشي من جهة أخرى، غير مبال لقصر مدة صلاحيتها، وجاهل في كثير من

الأحيان لأضرارها الصحية، كمستحضرات التجميل، ألعاب الأطفال، الألبسة، الأحذية وهذا ما يؤكد عليه العديد من الأخصائيين في القطاع الصحي.

إضافة إلى ذلك إذا ما سلطنا الضوء على المنتوجات الكهرومنزلية، وقطع غيار السيارات، والمنتوجات الالكترونية، كبطاريات الشحن الخاصة بالهواتف النقالة، فهي الأخرى قد تؤدي بحياة الفرد إذا ما استعملها، لأنها تبقى غير آمنة وأغلبها سلع صينية مقلدة لماركات عالمية وهي غير أصلية.

إن هذه النقطة بالذات أثارت اهتمامنا واستحوذت عليه خاصة بعدما نزلنا إلى الميدان وتجولنا في أوساط المحلات التجارية والأزقة والأسواق واحتكاكنا بالمستهلك الجزائري وتعرفنا عن قرب عن طبيعة السلوك الشرائي لدى المستهلك الجزائري واستنتجنا ما يلي:

1- أن المستهلك الجزائري عامة، والمستهلك المستغانمي خاصة يقبل على المنتوج إذا ما أغراه السعر ولاحظ إقبال الناس عليه، دون أن يكلف نفسه معرفة بلد منشأ السلعة، مدة الصلاحية (فيما يخص مواد التجميل أو المواد الاستهلاكية) ، فهو يبحث عما يلائم جيبه قبل أن يبحث عما يلائم صحته.

2- أغلبية المستهلكين يجهلون الأضرار الصحية التي قد تسببها المنتوجات الصينية، كالحساسية الجلدية، أمراض تنفسية، أمراض العيون، أمراض سرطانية...وغيرها.

3-أغلبية المستهلكين إن لم نقل كلهم لا يجيدون التمييز بين السلع المقلدة والسلع

الأصلية.

وأيضا من نتائج البحث الاستطلاعي اصطدمنا بحقيقة أن السوق الجزائرية تعرف إغراقا ملحوظا للمنتوج الصيني في كل القطاعات وهذا ما يؤثر بدوره على المنتوج المحلي لأنه يستحوذ على الفئة الأكبر من المستهلكين الذين يركضون وراء السعر المنخفض للمنتوجات الصينية, الأمر الذي يهدد نمو وازدهار الصناعة المحلية ويعود بالخسارة على الاقتصاد المحلي, حيث عرفت السوق الجزائرية في السنوات الأخيرة إغلاق العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لم تصبح قادرة على الوقوف في وجه المنافسة القوية للبضائع الصينية, وهذا ما يشير إليه العديد من الخبراء في هذا المجال، وهذا كله في ظل غياب الرقابة داخل الأسواق الجزائرية, وعدم وعي المستهلك.

ضف إلى ذلك فإن هذه الدراسة التي نحن بصدد القيام بها هي دراسة جديدة من نوعها، فمن خلال قراءتنا المتعددة وبحثنا المعمق في هذا الموضوع، لم نجد سوى بعض الدراسات المتشابهة في عدة تخصصات أخرى، والتي قد تمس بعض جوانب هذا الموضوع نذكر منها:

1- **أطروحة من إعداد:** الطالبة شعباني حنين نوال، تحت إشراف: كجار زاهية حورية، لنيل شهادة الماجستير في العلوم القانونية من جامعة تيزي وزو الجزائر، بعنوان: " التزام المتدخل بضمان سلامة المستهلك في ضوء قانون حماية المستهلك وقمع الغش."

- ومن منطلق هذه الدراسة هو الوقوف على مدى كفاية المواد التي جاء بها القانون الجديد رقم 09-03 المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش في سبيل سد الثغرات القانون السابق رقم 89-02 المتعلق بالقواعد العامة لحماية المستهلك في الجزائر، هذا الأخير الذي لم يعد ملائما لمتطلبات الوقت الراهن خصوصا مع جملة التغيرات الاجتماعية، السياسية والاقتصادية التي عرفتها الجزائر منذ بداية التسعينات إلى يومنا هذا، الأمر الذي يجعل السوق الجزائرية تشهد وفرة من السلع والمنتوجات المستوردة المقلدة والتي تشكل خطورة على المستهلك كونها لا تستجيب أغلبها للمقاييس العالمية.

- وخلصت نتائج هذه الدراسة إلى: أنه رغم النقلة النوعية الرامية إلى تدعيم المنظومة القانونية الخاصة بحماية المستهلك في الجزائر وذلك بإصدار قانون 09-03 المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش، وذلك محاولة من المشرع الجزائر يسد ثغرات القانون السابق، إلا أن هذا القانون الجديد 09-03 لم يستجيب لمتطلبات المستهلك الجزائري في توفير حماية كافية وفعالة له.

2- **أطروحة من إعداد:** الطالب زايد مراد، تحت إشراف: د. أقاسم قادة، لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، بعنوان: " دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق" حالة الجزائر.

- ومنطلق الدراسة في هذه الأطروحة يقوم على محاولة الوقوف عند مختلف المشاكل والتحديات التي تواجه قطاع الجمارك في الجزائر وذلك في ظل النظام الاقتصادي الجديد الذي يقوم على اقتصاد السوق.

من خلال تعدد البرامج التي تهدف إلى تسهيل وتبسيط الإجراءات الجمركية والتي عملت مختلف التنظيمات الدولية (كالمنظمة العالمية التجارية، والمنظمة العالمية للجمارك) على وضعها والعمل وعلى تنفيذها كالسياسة جديدة، وما مدى تطبيقها في الجزائر في ظل اقتصاد السوق.

- يمكن تلخيص أهم نتائج هذه الدراسة في النقاط التالية:

أ) تطبيق نظام اقتصاد السوق في الجزائر يتطلب تحرير التجارة الخارجية، تحرير الأسعار، تشجيع الاستثمار والخوصصة ...وغيرها.

وبالتالي من الطبيعي أن تتعرض الصناعات المحلية لمنافسة شديدة من حيث الجودة والسعر من قبل المنتوجات الأجنبية، الأمر الذي يستوجب زيادة تفعيل دور هذه الصناعات والمنتجات حتى تستطيع مواجهة هذه المنافسة.

ب) إن النشاط الجمركي في ظل اقتصاد السوق أصبح يستدعي إصلاح وعصرنة على خلاف ما كان عليه في ظل الاقتصاد الموجه، عن طريق سياسة المراقبة البعدية لحركة التجارة الخارجية.

ج) يعد اندماج الجزائر في اقتصاد السوق ضرورة أملتها مختلف التطورات الاقتصادية الحاصلة في العالم، ومسألة انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة هي مسالة حتمية، فعليها أن ترفع التحدي وتستغل الفرص وتتجاوب مع طبيعة التغيرات المحيطة بها.

3) بكالوريوس في الإحصاء من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية –جامعة القاهرة– بعنوان " غزو المنتجات الصينية للسوق المصرية " من إعداد: أميرة محمود سعد، رحاب إبراهيم محمد، سماح عبد اللطيف محمد، شيماء رضا رياض، تحت إشراف محمود رشوان، تهدف هذه الرسالة إلى دراسة مدى إقبال المستهلك المصري على المنتوجات الصينية التي تغزو السوق المصرية، وما هي أهم العوامل المؤثرة على الإقبال على هذا المنتوج.

- وكانت نتائج الدراسة كالآتي:

أن نسبة كبيرة من أفراد العينة التي تم إجراء الدراسة عليها يقبلون على المنتوج الصيني ويشكلون ما يزيد عن 3/2 ثلثي العينة التي هي محل الدراسة.

وذلك لعدة عوامل أهمها:

- سعر المنتوج الصيني.
- وجود عيوب في المنتوج المصري.
- رؤية أو سماع إعلانات عن المنتج الصيني (دور وسائل الإعلام).

وعليه فلا توجد هناك دراسات متشابهة تماما لموضوعنا، وبالتحديد في تخصص الإعلام والاتصال، فهو يتميز بالحدة من حيث المضمون من جهة وطريقة تناوله من جهة أخرى، والتي ستكون في شكل مادة سمعية بصرية عبارة عن روبورتاج مصور.

تحديـد الموضـوع وأهميتـه:

تشهد الأسواق الجزائرية اكتساحا قويا للمنتوج الصيني على اختلاف أنواعه، والذي أضحى يعرف رواجا لا مثيل له من قبل المستهلك الجزائري.

هذا المنتوج ارتبط استيراده بظهور العديد من المخاطر والمشكلات الصحفية، التي أصبحت تهدد حياة وسلامة الكثير من الجزائريين على اختلاف شرائحهم وتنوع أجناسهم من نساء ورجال، شيوخ وحتى أطفال...، حيث تؤكد شهادات العديد من المختصين في القطاع الصحي على وجود مخاطر صحية ناجمة عن استهلاك المنتوجات الصينية على صحة وسلامة المواطن الجزائري، بالإضافة إلى الضرر الجسيم الذي يلحقه غزو هذه المنتجات السوق والاقتصاد الوطني، بسبب انعدام دور الرقابة وقمع الغش المكلفة باتخاذ محمل التدابير الوقائية اللازمة لحماية المستهلك وكذا دور السلطات في مكافحة الظاهرة والحد منها.

وعليه سنقوم بروبورتاج مصور حول هذه الظاهرة التي استفحلت داخل المجتمع الجزائري، مسلطين الضوء على ولاية مستغانم كنموذج للدراسة والبحث.

وسنعمد بذلك إلى التعريف بالمنتوج الصيني، ونوعيته، ونستفسر عن أسباب الإقبال عليه من طرف المواطنين في ظل المخاطر التي يهدد بها سلامة المستهلك الجزائري من جهة ونمو الاقتصاد الوطني من جهة أخرى، ونحاول أخذ رأي الأخصائيين في هذا المجال من أجل تحقيق التوعية، التوجيه والإرشاد.

والكشف عن أبرز العوامل التي ساهمت في غياب دور الوقاية وعدم إخضاع هذه المنتجات إلى التحاليل المخبرية ولأخذ بعين الاعتبار آراء المختصين في المجال، وتقديم الحلول الممكنة لمعالجة الوضع.

أهـداف الدراسـة:

يمكن تحديدها كالآتي:

1- معرفة دوافع الإقبال الكبير على المنتوج الصيني من طرف المستهلك الجزائري بالموازاة مع المنتوجات المحلية والأوروبية الأخرى.

2- التعرف على أبرز المخاطر الصحية الناجمة عن استهلاك المنتجات الصينية وأخذ رأي الخبراء والمختصين.

3- دعوة الجهات المعنية بتشديد الرقابة وإخضاع المنتجات الصينية لاختبارات الجودة قبل عرضها في الأسواق.

4- توعية أفراد المجتمع وتحقيق التوجيه والإرشاد بضرورة الحذر وتجنب مثل هذه المنتجات.

أسبـاب اختيار الموضـوع:

أ- الأسبــاب الموضوعيــة:

1- لكون هذه الظاهرة استفحلت في أوساط المجتمع, وصار من الضروري تسليط الضوء عليها والبحث بشكل أكاديمي أكثر عن أسباب ودوافع تواجدها، وكيفية التعامل معها للحد من مخاطرها ونتائجها السلبية.

2- إثراء المكتبة لهذا العمل المتواضع وتزويد الباحثين بمعلومات أكثر حول الموضوع.

ب- الأسبــاب الذاتيــة:

1- باعتباري مستهلكة وطالبة في تخصص إعلام واتصال أحس بمسؤولية توعية أفراد المجتمع, وتحسيسهم حول المخاطر والأضرار الناجمة عن استهلاك السلع والمنتوجات الصينية المعروضة بكثافة في الأسواق الجزائرية.

2- تشجيع المنتوج المحلي في سبيل تحريك عجلة النمو والتطور الاقتصادي.

التقنيــة المستعملــة:

"اعتمدنا في دراستنا لهذه الطاهرة على تقنية الوربورتاج المصور لأنها تتناسب مع الموضوع وأهدافه، والربورتاج هو فن صحفي يهدف إلى الأخبار، وإعطاء المعلومة، مع الاعتماد على الوصف بأسلوب أدبي متميز .

كما انه نوع صحفي يعكف على تصوير الحياة الإنسانية وإلقاء الضوء على العلاقات الإنسانية مع ربط ذلك كله بشكل غير مباشر، وبأسلوب يتمتع بقدر من الجمالية والاعتماد على الصور بمجمل الشروط الاجتماعية، الثقافية، والاقتصادية التي تشكل أرضية لهذه الحياة الإنسانية التي يصورها الروبورتاج، وهو نوع صحفي يتمتع بقدر كبير من جمالية الأسلوب وشفافيته على التأثير".[1]

" والروبورتاج يعرض شريحة من الواقع التي تدور حول حادثة واقعية لهدف جعلها فعالة من الناحية الصحفية، وهو أيضا يعالج أشخاصا حقيقيين ضمن ظروف معينة ".[2]

1- د. أديب خضور، **أدبيات الصحافة**، مطبعة الداودي، دمشق، ب.ط، سنة 1986، ص60.

2- د. نور الدين بليبل، **الكتابة الصحفية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ب.ط، سنة 1999، ص65.

" يرتكز بدرجة أكبر على الوصف ويجب أن يتوفر على لغة مبسطة لا تخلو من العنصر الدرامي والعاطفي حتى يتم إثارة اهتمام المشاهد, كما أن عملية اتقان مضمون النص المسموع مع مضمون المادة المصورة في الروبورتاج المصور يزيد من نسبة فهم المشاهدين لهذه المادة الإعلامية ". [1]

"ولقد اخترنا بالتحديد الروبورتاج التحليلي المعمق، هذا الأخير الذي يتعمق في معالجة الحدث أو الظاهرة المدروسة وعرض الواقع وتفسيره، حيث ينطلق الصحفي من واقعة معنية أو ظاهرة تحت الملاحظة ويحاول تحليل أسباب تواجد الظاهرة واستخلاص النتائج، وتقييم هذا النوع بالإمضاء الشخصي، أي أنه يأخذ الشكل والتوجه الذي يريده

الصحفي، ويسمحبإعطاء التفسيرات الخاصة و المتباينة عند الآخرين حول الموضوع .

وهذا ما سنحاول القيام به من خلال دراستنا لظاهرة الإقبال الكبير على المنتوج الصيني من طرف المستهلك الجزائري. [2]

ولقد أخذنا المستهلك المستغانمي كنموذج للدراسة متعمقين وفي ذلك لمعرفة أسباب هذه الظاهرة ؟ وما هي انعكاساتها السلبية على المستهلك من جهة؟ وعلى الاقتصاد المحلي من جهة أخرى؟ و ما هي الحلول الممكنة والإجراءات المتخذة لتدارك ومعالجة الوضع؟

1- د. نصر الدين العياضي، **اقتربات نظرية من الأنواع الصحفية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ب.ط، سنة 1999، ص 67.

2- د. محمد دروبي، **الصحافة والصحفي المعاصر**، القاهرة، 1998، ص 231.

من خلال اخذ رأي الأخصائيين في هذا المجال من أساتذة علم الاجتماع، علم الاقتصاد، مديرية التجارة بالولاية، وكذا التجارة والباعة، بالإضافة إلى رأي بعض المستهلكين وكذا شهادة القطاع الصحي من أطباء الجلد.

وعليه سنعمد إلى اختيار الروبورتاج المتوسط والذي سيكون في حدود 26 دقيقة، سنحاول من خلالها الإجابة عن مختلف التساؤلات.

صعوبات البحث:

تعثر بحثنا بالعديد من الصعوبات نذكرها فيما يلي:

1- ندرة الدراسات السابقة حول الموضوع.

2- اعترض بعض الأخصائيين في هذا المجال على إجراء المقابلات المصورة معنا، حيث رفض ستة (06) أطباء الجلد والحساسية الظهور أمام الكاميرا، واكتفوا بإعطائنا معلومات شفوية، الأمر الذي أعاق سير العمل بعض الشيء.

3- تردد أعوان مديرية التجارة في بادئ الأمر إجراء المقابلة المصورة معنا، بحجة أن الموضوع حساس ويمس استراتيجية واقتصاد الدولتين (الصين والجزائر).

4- انعدام الوسائل التقنية (الكاميرا، الميكروفون، حامل الكاميرا، أستوديو مجهز...) على مستوى قسم علوم الإعلام والاتصال الأمر الذي كبدنا عناء البحث عن هاته الوسائل التقنية والحصول عليها بمفردنا.

1-2- تصميم الجدول الخاص بالسيناريو التنفيذي:

رقم المشهد	رقم اللقطة	المكان والزمان	نوع اللقطة	مضمون اللقطة	الإضاءة	الحوار/ التعليق	الموسيقى	الضجيج
1	1	داخلي / صباح	لقطة عامة Plan général	جنيريك البداية، عنوان الربورتاج، اسم المخرج، المعلق، المصور، التركيب، المشرف على المشروع...	اصطناعية Flashالكاميرا	/	موسيقى تشويقية suspense	/
2	1	خارجي/ صباح	لقطة عامة Plan général	سوق المطمر+ المحلات التجارية الناس يتجولون والباعة.	طبيعية (الاعتماد على ضوء الشمس)	نص التعليق	/	/
2	2	خارجي/ صباح	لقطة جامعة Plan d'ensemble	La foireالمعرض السلع والمعروضات فيه.	طبيعية (الاعتماد على ضوء الشمس)	نص التعليق	/	/
3	1	خارجي/ صباح	لقطة مقربة صدرية Plan rapproché poitrine	مقابلة مع بائع	اصطناعية	حوار مع بائع	/	حركة السوق
3	2	تصوير خارجي صباح	مقربة صدرية Plan rapproché poitrine	مقابلة مع مستهلك رقم1	طبيعية (الاعتماد على ضوء الشمس)	حوار مع المستهلك	/	حركة السوق

3	3	داخلي / صباح	Plan rapproché taille	مقابلة مع مستهلك رقم2	طبيعية	حوار مع المستهلك	/	أصوات طبيعية للناس داخل المحل التجاري
4	1	داخلي / صباح	مقربة صدرية Plan rapproché poitrine	مقابلة مع أستاذ في علم الاجتماع	اصطناعية	حوار مع أستاذ في علم الاجتماع	/	/
5	1	داخلي / صباح	لقطة جامعة Plan d'ensemble	سلع وبضائع طبيعية (ملابس، لعب، أحذية...)	طبيعية	نص التعليق	/	/
5	2	خارجي/ صباح	لقطة متوسطة Plan moyen	مقابلة مع مستهلك رقم 3	طبيعية	حوار مع المستهلك	/	حركة السوق وضوضاء الشارع
6	1	داخلي / صباح	لقطة مقربة صدرية	مقابلة مع طبيب أخصائي جلد في العيادة	اصطناعية Flashالكاميرا	حوار مع طبيب	/	/
7	1	خارجي/ صباح	لقطة جامعة Plan d'ensemble	تصوير إقبال المواطنين على الشراء وحركتهم العفوية في السوق	طبيعية	نص التعليق	/	/

8	1	داخلي / صباح	Plan rapproché taille	مقابلة مع اعوان الرقابة وقمع الغش بمديرية التجارة لولاية مستغانم	اصطناعية Flashالكاميرا	حوار مع بعض أعوان الرقابة	/	/
9	1	خارجي/ صباح	لقطة جامعة Plan d'ensemble + لقطةمقربة جدا Très grand plan	تصوير خارجي لمحكمة مستغانم والتركيز على رمز العدالة	طبيعية	نص التعليق	/	/
9	2	داخلي / صباح	مقربة صدرية Plan rapproché poitrine	مقابلة مع محامي معتمد	اصطناعية	حوار مع محامي	/	/
10	1	خارجي/ صباح	لقطةمقربة جدا Très grand plan	سلع وبضائع صينية (أواني، مواد تجميل، أدوات كهرو منزلية)	طبيعية	نص التعليق	/	/
10	2	خارجي/ صباح	لقطة متوسطة Plan moyen	مقابلة مع بائع ملابس محلية	اصطناعية Flashالكاميرا	حوار مع بائع	/	حركة السوق

		taille						
11	1	داخلي / صباح	مقربة صدرية Plan rapproché poitrine	مقابلة مع أستاذ في علم الاقتصاد	اصطناعية	حوار معأستاذ في علم الاقتصاد	/	/
12	1	خارجي/ صباح	لقطة جامعة Plan d'ensemble	سلع ومنتوجات صينية وسلع وماركات عالمية ومحلية	طبيعية	نص التعليق	/	/
13	1	داخلي / صباح	مقربة صدرية	مقابلة مع استاذ في علم الاجتماع	اصطناعية	حوار مع أستاذ في علم الاجتماع	/	/
14	1	داخلي / صباح	مقربة صدرية	مقابلة مع استاذ في علم الاقتصاد	اصطناعية	حوار مع أستاذ في علم الاقتصاد	/	/
15	1	داخلي / صباح	Plan moyen taille	مقابلة مع أعوان الرقابة وقمع الغش بمديرية التجارة لولاية مستغانم	اصطناعية	حوار مع بعض أعوان الرقابة	/	/
16	1	خارجي صباح	لقطة جامعة Plan d'ensemble	السوق الجزائرية	طبيعية	نص التعليق (خاتمة الموضوع)	/	/
17	1	داخلي صباح	لقطة عامة Plan général	جينيريك النهاية	اصطناعية	/	تشويقية	/

1- مرحلة ما قبل الانتاج:

1-1- السينوبسيس * Synopsis :

تناول الموضوع هذا الربورتاج ظاهرة الاقبال الكبير والمتزايد على البضائع والسلع الصينية في الأسواق الجزائرية، خاصة في السنوات الأخيرة، حيث توطدت العلاقات الاقتصادية بين الجزائر والصين الامر الذي أدى إلى ارتفاع نسبة المبادلات التجارية بينهما، وهذا ما شجع على تواجد هذه المنتجات التي أغرقت السوق الجزائرية. إن هذا الاستهلاك الكبير والهائل لهذه السلع بالموازاة مع السلع المحلية والأوروبية الأخرى من قبل المواطن الجزائري يعود لعدة عوامل اقتصادية، اجتماعية، ثقافية وغيرها ، في حين تبقى ثقافة الاستهلاك المتزايدة للمنتوج الصيني تهدد سلامة وصحة المستهلك الجزائري من جهة، وتعرقل عجلة النمو للاقتصاد الوطني من جهة أخرى. ومن اجل تسليط الضوء على هذه الظاهرة، اخترنا ولاية مستغانم نموذجا، محاولين بذلك تحديد أسباب ودوافع هذا الاقبال على المستهلك الجزائري اولا والاقتصاد المحلي ثانيا، ومعرفة العوامل التي ساهمت في غياب دور الرقابة، امام ظاهرة الاغراق التي تشهده الأسواق الجزائرية بالمنتوج الصيني.

وفي الاخير سنعمد إلى طرح الحلول والإجراءات الممكن اتخاذها لمعالجة وتدارك الوضع، وذلك بإجراء مقابلات مع أستاذة في علم الاجتماع، علم النفس، علم الاقتصاد، جمعية حماية المستهلك ومديرية التجارة لولاية مستغانم وبالتحديد أعوان الرقابة وقمع الغش،

* **السينوبسيس**: هو وصف مختصر لعرض فيلم ما، وهذه الخلاصة تكون في بضعة أسطر ومخصصة بصورة رئيسية نقلا من: ماري تيريز جورنو، أستاذة في جامعة باريس، السربون الجديدة، معجم المصطلحات السنيمائية، ترجمة: فائز بشور، ص 101.

وكذا القطاع الصحي للولاية بالإضافة إلى أخذ رأي بعض المواطنين حول الموضوع، وكذا أصحاب المحلات التجارية والباعة.

1-3- البطاقة التقنية عن للموضوع:

إخراج: طاطة لطروش.

تصوير: طاطة لطروش/ تاربينت محمد الطاهر.

صوت: طاطة لطروش.

إضاءة: الشارف دويدي.

ديكور: تاربينت محمد الطاهر.

مونتاج: الشارف دويدي/ تاربينت محمد الطاهر.

المدة: 26 دقيقة.

سنة الانتاج: 2014.

04	4 ثا	صورة لارتفاع معدلات النمو الاقتصادي العالمي.	لقطة جامعة p.g	ثابتة	أمامية	سياسة اقتصاد السوق.	/	/
05	46 ثا	صورة لمؤتمر عالمي للدول المصنعة في العالم	لقطة جامعة p.e	كاميرا fix تقنية الزوم	غطسية	وتطوير علاقاتها التجارية مع العديد من الدول الرائدة في مجال التصنيع.	/	/
06	1 ثا	عالم الجزائر وعالم الصين.	لقطة جامعة p.e	كاميرا fix تقنية الزوم	غطسية	على رأسها الصين الشعبية.	/	/
07	5 ثا	صورة لممثل دبلوماسي جزائري ودبلوماسي صيني في اطار التوقيع على عقد شراكة بين البلدين.	p.r.taille	كاميرا fix تقنية الزوم	عكس غطسية c.p	هذه الأخيرة التي استطاعت في السنوات القليلة الماضية.	/	/
08	3 ثا	معرض للسلع الصينية.	لقطة جامعة p.e	ثابتة	أمامية	فردا مختلف منتوجاتها.	/	/
09	6 ثا	صورة لمصنع صيني وعمال صينيون.	لقطة جامعة+ p.r.poitrine	كاميرا fix تقنية الزوم	عكس غطسية c.p	في الاسواق الجزائرية حيث بلغت صادرات الصين إلى الجزائر مع مطلع سنة.	/	/
10	6 ثا	صورة لحاويات في الميناء التجاري للجزائر.	لقطة جامعة p.e	كاميرا fix تقنية الزوم	غطسية	2013، 6.820 مليار دولار.	/	/
11	3 ثا	محل لأحد التجار متخصص في بيع ملابس الأطفال.	لقطة جامعة+ p.r. taille	ثابتة	أمامية	كم هائل من البضائع الصينية.	/	/
12	4 ثا	تشكيلة متنوعة من مستحضرات التجميل	لقطة جامعة p.e	ثابتة	أمامية	التي أضحت تغزو السوق.	/	/

13	5 ثا	محل لأحد التجار متخصص في بيع ألعاب الاطفال.	لقطة جامعة+ p.amiricain	ثابتة	أمامية	الجزائرية في مخلف القطاعات والتي تعرف اقبالا.	/	/
14	4 ثا	حركة الناس في السوق.	لقطة جامعة p.e	ثابتة	أمامية	كبيرا عليها من طرف المستهلك الجزائري.	/	/
15	6 ثا	أحد المستهلكين يتحدث.	p.r.poitrine	ثابتة	أمامية	(البضاعة الصينية رخيصة مقارنة بالبضائع المحلية والأوروبية المستوردة)	/	حركة الناس في الطريق
16	6 ثا	أحد المستهلكين يتحدث	p.r.poitrine	ثابتة	أمامية	(لأن البضائع الصينية هي الأكثر رواجا في الأسواق والمستهلك يهمه السعر المنخفض وكل واحد حسب إمكانياته).	/	حركة الناس في الطريق
17	0.61 ثا	أحد المستهلكين يتحدث.	p.r.poitrine	ثابتة	أمامية	(لو كان دخلي جيدا لاشتريت سلعة جيدة: على حسب مدخولي لا يوجد حل آخر).	/	حركة الناس في الطريق
18	9 ثا	أحد البائعين يتحدث.	p.r.poitrine	ثابتة	أمامية	(عندما تقول سلعة مستوردة معناه سلعة صينية هي الاكثر رواجا لأنها رخيصة مقارنة بالسلع المحلية).	/	حركة السوق
19	10 ثا	أحد البائعين يتحدث.	p.r.poitrine	ثابتة	أمامية	(المجتمع الجزائري مدخوله قليل وكل المستهلكين يفضلون السلع الرخيصة حسب دخلهم)	/	حركة السوق
20	7 ثا	منتوجات صينية (مستحضرات التجميل).	لقطة جامعة p.e	ثابتة	غطسية	هذه الظاهرة التي اصبحت تفرض نفسها بنفسها امام الخيارات.	/	/
21	5 ثا	حركة الناس وسط شارع تجاري بالمدينة.	لقطة جامعة p.e	ثابتة	أمامية	للمستهلك الجزائري الذي يبقى عاجزا عن مقاومة الأسعار.	/	/

22	5 ثا	حركة الناس وسط شارع تجاري بالمدينة.	لقطة جامعة p.e	ثابتة	أمامية	المغرية للمنتجات الصينية على الرغم من غياب.	/	/
23	2 ثا	حذاء نسوي عليه ماركة صينية.	لقطة كبيرة جدا	t.g.p	أمامية	عامل الجودة فيها.	/	/
24	5 ثا	حركة المستهلكين في إحدى المعارض التجارية في المدينة.	لقطة جامعة p.e	ثابتة	أمامية	ويبقى هذا الإقبال الكبير على المنتوج الصيني تحكمه.	/	/
25	1 ثا	صورة لرجل مهموم.	p.r.taille	ثابتة	أمامية	عدة	/	/
26	1 ثا	سهم يشير إلى ارتفاع مستوى الضغوطات الاجتماعية.	لقطة جامعة p.e	كاميرا fix تقنية الزوم	عكس غطسية	عوامل	/	/
27	1 ثا	صورة عائلة كبيرة من المجتمع الجزائري.	لقطة جامعة p.e	ثابتة	أمامية	نفسية واجتماعية.	/	/
28	48 ثا	حوار مع طبية نفسانية.	p.r.poitrine	ثابتة	أمامية	(عندما نحب أن نتكلم عن المنتوجات الصينية أو على إقبال المواطن الجزائري على هذا المنتوج)	/	زقزقة العصافير
29	1 ثا	حركة المواطنين وسط شارع تجاري للمدينة.	لقطة جامعة p.e	ثابتة	أمامية	بالرغم من التحذيرات.	/	/
30	5 ثا	حركة المواطنين وسط شارع تجاري للمدينة.	لقطة جامعة p.e	ثابتة	أمامية	التي يقدمون عليها لكي نفهم هذا الشيء يجب علينا ان نعرف.	/	/
31	4 ثا	حركة المواطنين وسط شارع تجاري للمدينة.	لقطة جامعة p.e	ثابتة	أمامية	الدافع الذي جعل ذلك الإنسان يقبل.	/	/

32	36 ثا	حوار مع طبية نفسانية.	p.r.poitrine	ثابتة	أمامية	(على انتهاج سلوك معين، يجب ان نعرف له حاجة في حد ذاته كالأكل واللباس، حاجة موجودة في نفسه).	/	زقزقة العصافير
33	15 ثا	شوارع تجارية بالمدينة	لقطة جامعة p.e	ثابتة	أمامية	وجب عليه ان يحققها وإذا لم يستطيع سيصاب بإحباط نفسي	/	/
34	8 ثا	حوار مع طبية نفسانية.	p.r.poitrine	ثابتة	أمامية	(لكن دخله لا يكفي لتلبية حاجيات أسرته فهو يضطر لشراء سلعة رخيصة ويلبي حاجته بأي طريقة).	/	زقزقة العصافير
35	46 ثا	حركة الناس وسط شوارع المدينة.	لقطة جامعة p.e	ثابتة	أمامية	كما أن هذه الظاهرة ترتبط ارتباطا وثيقا بالجانب.	/	/
36	1 ثا	صورة للنقود الجزائرية	لقطة كبيرة جدا t.g.p	كاميرا fix تقنية الزوم	عكس غطسية	المادي.	/	/
37	4 ثا	صورة للنقود الجزائرية.	لقطة كبيرة جدا t.g.p	كاميرا fix تقنية الزوم	عكس غطسية	المرتبط بدوره بالمستوى المعيشي الدون المتوسط.	/	/
38	3 ثا	حركة المستهلكين في إحدى معارض المدينة.	لقطة جامعة p.e	ثابتة	أمامية	للمواطن الجزائري	/	/
39	14 ثا	حوار مع أستاذ في علم الاجتماع.	p.r.poitrine	ثابتة	أمامية	(– ميزانية الفرد الجزائري. – الدخل الجزائري ضعيف جدا مقارنة بالدول الأخرى، وبالتالي هو يقدم على شراء منتوج.)	/	حركة طلبة الجامعة
40	7 ثا	حركة المستهلكين في إحدى معارض المدينة.	لقطة جامعة p.e	سفرية من اليسار إلى اليمين	أمامية	مغري الثمن، وإن لم يكن هذا المنتوج من حيث صلاحياته.	/	/

41	19 ثا	شارع المطمر	لقطة جامعة p.e	سفرية من اليسار إلى اليمين	أمامية	أو ديمومته لا يستقر على زمن طويل. نقطة اخرى غياب الثقافة الاستهلاكية، واقبال المواطنين على السلعة دون ما معرفة المواد الاولية المكونة لها.	/	/
42	51 ثا	حوار مع أستاذ في علم الاجتماع	p.r.poitrine	ثابتة	أمامية	(نقطة ثالثة وهي عدم الثقة في المنتوجات الجزائرية وهذا كاه مرتبط بالذهنية الثقافية).	/	حركة طلبة الجامعة
43	11 ثا	معرض لمنتوجات صينية	لقطة جامعة p.e	ثابتة	أمامية	على الرغم من البضائع الصينية تتفاوت في الجودة ومع ذلك فإنها تشكل الملاذ الأول للمستهلك الجزائري.	/	/
44	10 ثا	حوار مع بائع	p.r.poitrine	ثابتة	أمامية	(وفي مجال تخصصه المادة اكثر رواجا هي السيليكون وهي صناعة صينية).	/	حركة السوق
45	23 ثا	حوار مع بائع	p.r.poitrine	ثابتة	أمامية	(أغلبية مستحضرات التجميل من الصين، الزبائن يبحثون عن مواد رخيصة خاصة الصينية منها لأنها مقلدة للماركات العالمية).	/	حركة السوق
46	15 ثا	حوار مع بائع	r.p.taille	ثابتة	أمامية	(هذه البودرة صناعة صينية وهذه أخرى أصلية الاولى سعرها 250 دج والثانية 1500 دج)	/	حركة السوق
47	46 ثا	حوار مع مستهلك	p.r.poitrine	ثابتة	أمامية	(سلعة صينية رخيصة والسلع الموجودة في المحلات التجارية غالية).	/	/
48	7 ثا	حوار مع مستهلك	p.r.poitrine	ثابتة	أمامية	(يوجد ناس مرغمة على شراء هذه السلعة على الرغم من المخاطر الموجودة فيها).	/	/

49	6 ثا	حوار مع مستهلك	p.r.poitrine	ثابتة	أمامية	(عندي ثلاثة أولاد أشتري سلع صينية رخيصة أحسن من أن أشتري سلع أوروبية غالية).	/	/
50	5 ثا	حوار مع مستهلك	p.r.epolle	ثابتة	أمامية	(الناس تعلم أن لها مضرة للصحة لكنها تشتريها).	/	/
51	9 ثا	مستحضرات تجميل صينية	لقطة جامعة p.e	سفرية من اليمين إلى اليسار	أمامية	فرخص أسعار هذه المنتوجات وتقليدها لجميع الماركات العالمية جعل المستهلك الجزائري يفضلها على غيرها.	/	/
52	6 ثا	محل لبائع ملابس أطفال	لقطة جامعة + p.r.poitrine	ثابتة	أمامية	بالرغم من المخاطر الصحية التي تحمله.	/	/
53	1.89 ثا	حوار مع طبيب جلد	p.r.poitrine	ثابتة	أمامية	(كل المواد التي سعرها رخيص تنزع منها المواد الحافظة التي تحمي المستهلك نجدها في اغلب الاحيان في مواد التجميل: غسول الشعر، مرهم واقي الشمس، ايضا نجدها في الملابس واحذية والتي قد تتسبب بمرض الإكزيما).	/	/
54	6 ثا	معروضات صينية في الاسواق	لقطة جامعة p.e	سفرية من اليمين إلى اليسار	أمامية	يبقى السؤال مطروحا عن دور الرقابة هما وكيف يمكن التعامل مع هذه الظاهرة.	/	/
55	6 ثا	معروضات صينية في الاسواق	لقطة جامعة p.e	سفرية من اليمين إلى اليسار	أمامية	التي صارت تستدعي اهتماما أكثر من طرف السلطات المعنية.	/	/
56	0.65 ثا	حوار مع مدير التجارة بالولاية	p.r.poitrine	ثابتة	أمامية	(اليوم يوجد حوالي 25 مفتشية على مستوى الحدود للرقابة، ففيه مراقبة للمواد لكن هذا لايكفي الغش موجود).	/	أشغال بناء

57	0.92 ثا	شارع تجاري بالمدينة	لقطة جامعة p.e	ثابتة	أمامية	أعوان مديرية التجارة يقومون بمجهودات كبيرة لمحابة هذه الظاهرة، اللجنة أحصت 2323 تاجر غير شرعي وفيه مخابر على المستوى الجهوي لمراقبة النوعية.	/	/
58	4 ثا	شارع تجاري بالمدينة	لقطة جامعة p.e	ثابتة	أمامية	لا شك أن مديرية التجارة للتعاون مع السلطات المحلية يعملون بشكل مستمر للحد لهذه الظاهرة.	/	/
59	22 ثا	شارع تجاري بالمدينة المطمر	لقطة جامعة p.e	ثابتة	أمامية	فما هو العامل الاساسي الذي يشجع على تواجد هذا الكم الهائل لهذه المنتجات.	/	/
60	21 ثا	حوار مع رئيس مصلحة حماية المستهلك وقمع الغش	r.p.taille	ثابتة	أمامية	(يوجد متعاملين اقتصاديين نزهاء يستوردون السلع حسب الموصفات العامية إلا أنه للأسف البعض منهم لا يحترم المواصفات).	/	/
61	0.99 ثا	سوق تجارية	لقطة جامعة p.e	ثابتة	أمامية	المتعامل الاقتصادي بطبيعة الحال يبحث عن فائدته، مازلنا نعتمد على الدولة ثم الدولة، الدولة لا تستطيع تحمي كل الناس.	/	/
62	58 ثا	معروضات صينية متنوعة	لقطة جامعة p.e	سفرية من اليمين إلى اليسار	أمامية	وعلى الرغم من المجهودات المضنية التي تقوم بها مديرية التجارة يبقى المستهلك رهينة الغش مهددا في صحته.	/	/
63	41 ثا	حوار مع رئيس جمعية حماية المستهلك	p.r.poitrine	ثابتة	أمامية	(العامل الاساسي المتسبب في هذه الظاهرة هو المستهلك الذي يقتني هذه المنتوجات. ودورنا كمنظمة إننا نقوم	/	أصوة المارة

						بتحسيس المستهلك بخطورة هذه المنتوجات).		
64	0.88 ثا	حوار مع رئيس جمعية حماية المستهلك	p.r.poitrine	ثابتة	أمامية	(في 2013 المصالح المعنية حجزت مليون وحدة منها ألعاب الاطفال، العطور، قطع غيار السيارات، سجائر، معجون الاسنان...قائمة طويلة).	/	أصوة المارة
65	6 ثا	معرض للسلع صينية	لقطة جامعة p.e	ثابتة	أمامية	يصل التنوع بالمنتجات الصينية إلى حد الإبهار فمن الإبرة والخيط.	/	/
66	4 ثا	صورة لمواد كهرو منزلية	لقطة كبيرة جدا t.g.p	كاميرا fix تقنية الزوم	عكس غطسية	مرورا بكافة الأجهزة الكهرو منزلية.	/	/
67	3 ثا	بضائع صينية متنوعة	لقطة جامعة p.e	ثابتة	أمامية	الملابس والاحذية والألعاب ومستحضرات التجميل.	/	/
68	4 ثا	معرض للسيارات الصينية	لقطة جامعة p.e	ثابتة	أمامية	وصولا إلى الدرجات والسيارات.	/	/
69	8 ثا	معرض للسيارات الصينية	لقطة جامعة p.e	استعراضية من اليسار إلى اليمين	أمامية	وبغض النظر عن جودة المنتج او نوعيته الامر الذي يهدد نمو الاقتصاد المحلي	/	/
70	2.11 ثا	حوار مع أستاذ في علم الاقتصاد	p.r.poitrine	ثابتة	أمامية	(المنتوجات المحلية لا تقدر على منافسة المنتوجات الصينية لأنه ليس لديها خبرة في هذا المجال ولا الكفاءة كما أن الجزائر تريد أن تنظم إلى المنظمة العالمية للتجارة بالتالي لا تقدر أن تنظم إلى المنظمة وتحمي الاقتصاد في نفس الوقت).	/	/
71	15 ثا	منتوجات صينية	لقطة جامعة	ثابتة	أمامية	إن هذه المنافسة القوية التي	/	/

		وجزائرية	p.e			تفرضها المنتوجات الصينية تدخل ضمن استراتيجية عالمية.		
72	1.04 ثا	حوار مع أستاذ في علم الاقتصاد	p.r.poitrine	ثابتة	أمامية	(الصين هي مصنع العالم عندها استراتيجية الاسعار ولا تترك مجال للمنافسة، هذه تسمى الاقتصاديات السلمية التي تفسر هذه الظاهرة).	/	/
73	26 ثا	منتوجات صينية في معارض تجارية	لقطة جامعة p.e	سفرية من اليمين إلى اليسار	أمامية	منتوجات مختلفة واثمان مغرية تجل المستهلك الجزائري يقتني دون التفكير في منشأ السلعة ولا المواد الأولية المكونة لها، طاهرة أرهقت الجميع فما الحل	/	/
74	1.53 ثا	حوار مع أستاذ في علم الاجتماع	p.r.poitrine	ثابتة	أمامية	(المسألة محسوم امرها في التنشأة الاجتماعية للفرد المدرسة، الاسرة، الجانب الإعلامي(حملات تحسيسية، أيضا دور جمعية حماية المستهلك)	/	/
75	18 ثا	صور لمصانع وعمال يعملون	لقطة جامعة p.e	كاميرا fix تقنية الزوم	أمامية	إننا اليوم نقطع مرحلة غزو الثقافي لنواجه مرحلو الغزو الصناعي فكيف يمكن لمؤسسات الصغيرة الوقوف في وجه هذا التيار	/	/
76	0.96 ثا	حوار مع أستاذ في علم الاقتصاد	p.r.poitrine	ثابتة	أمامية	(نقترح التكوين في الجانب التسييري، الانتاجي والتسويقي)	/	/
77	10 ثا	La rue de lion	لقطة جامعة p.e	ثابتة	أمامية	كانت هذه جملة الحلول المقترحة من قبل الاخصائيين فما هي الحلول التي جاء بها أهل الميدان	/	/

78	0.79 ثا	حوار مع رئيس مصلحة حماية المستهلك وقمع الغش.	r.p.taille	ثابتة	أمامية	(يجب على المستهلك أن يثقف نفسه، فالمستهلك عنده دور).	/	/
79	14 ثا	صور لمواطنين يمشون في شوارع المدينة	لقطة جامعة p.e	ثابتة	أمامية	مهم جدا ان يتحلى بالوعي والحرص خاصة إذا ما ارتبط الامر بالحفاظ على صحته وسلامته.	/	/
80	1.14 ثا	حوار مع رئيس جمعية حماية المستهلك	p.r.poitrine	ثابتة	أمامية	(هناك قانون واحد يحمي المستهلك هو 09-03 الذي يعمل على الخد من هذه الظاهرة يجب ان نعمل سويا حتى يتمكن المستهلك من ان يبقى على اتصال مع المتعامل الاقتصادي).	/	/
81	8 ثا	مدير التجارة وهو يقوم بعمله داخل مكتبه	p.r.poitrine	ثابتة	أمامية	إن المسؤولية تقع على عاتق الجميع فلا شك ان السلطات المحلية ومؤسسات المجتمع المدني	/	/
82	14 ثا	حركة المستهلكين في معارض الولاية	لقطة جامعة p.e	ثابتة	أمامية	ملزمة بتقديم الدعم للمستهلك باعتباره المحرك الاساسي لعملية الاستهلاك	/	/
83	1.54 ثا	سلع وبضائع مختلفة	لقطة جامعة p.e	ثابتة	أمامية	لذا يتوجب عليه اكتساب ثقافة استهلاكية سليمة تؤهله لاتخاذ السلوك الأنسب فب سبيل حماية نفسه من الأضرار الصحية لهذه المنتجات من جهة.	/	/

84	11 ثا	شارع trois pond وحركة المواطنين فيه	لقطة جامعة p.e	استعراضية من الاعلى إلى الأسفل	أمامية	وتشجيعه للمنتوج المحلي باقتناء كل ما يمكن أن يكون جزائريا للحفاظ على النمو الاقتصاد الوطني من جهة أخرى.	/	/
85	0.91 ثا	جنيريك النهاية	لقطة عامة	ثابتة	أمامية	جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم كلية العلوم الاجتماعية قسم علوم الاعلام والاتصال قدم لكم روبورتاج مصور لنيل شهادة الماستر في السمي البصري والفضاء العمومي حول: البضاعة الصينية في أسواق مستغانم – بين مغرياتها ومخاطرها– من إعداد الطالبة: لطروش طاطة تصوير: لطروش طاطة، تاربينت محمد الطاهر. الإضاءة: شارف دويدي التعليق: لطروش طاطة ديكور: تاربينت محمد طاهر تركيب: تاربينت محمد طاهر، شارف دويدي. الإخراج: لطروش طاطة. تحت اشراف: مرتاض نافوسي لمياء. انتاج: جوان 2014	إخبارية	/

جدول التقطيع الخاص بالروبورتاج المصور :

النقطة		شريط الصورة				شريط الصوت		
رقم اللقطة	مدة اللقطة	مضمون اللقطة	نوع اللقطة	حركة الكاميرا	زوايا التصوير	الحوار	الموسيقى	الضجيج
01	47 ثا	جنيريك البداية	لقطة عامة p.g	ثابتة	أمامية	– جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم كلية العلوم الاجتماعية – قسم علوم الاعلام والاتصال – يقدم روبورتاج مصور لنيل شهادة الماستر في السمعي البصري والفضاء العمومي – تحت عنوان: البضاعة الصينية في أسواق مستغانم بين مغرياتها ومخاطرها – من إعداد الطالبة: لطروش طاطة. – تحت إشراف: مرتاض نافوسي لمياء. – السنة الجامعية: 2014/2013	إخبارية	
02	2 ثا	خريطة الجزائر	لقطة جامعة p.e	كاميرا fix تقنية الزوم Trabling optic	عكس غطسية c.p	– تسعى الجزائر اليوم		
03	3 ثا	صورة تعبر عن ارتفاع مؤشر نمو الاقتصاد العالمي.	لقطة عامة p.g	ثابتة	أمامية	جاهدة إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال تبنيها.		

2- مرحلة الإنتاج:

المعاينة: (معاينة أماكن التصوير)

بعد التحضير النظري والمنهجي للموضوع تم الشروع في الإطار التطبيقي، والاتفاق مع الأستاذة المشرفة على أطراف المقابلات، وهم أعوان مديرية التجارة لولاية مستغانم، رئيس جمعية حماية المستهلك بالولاية، بالإضافة إلى بعض المستهلكين والبائعين، وكذا أساتذة متخصصين في علم الاجتماع، علم النفس، وعلم الاقتصاد، ضف إلى ذلك طبيب مختص في أمراض الجلد والحساسية.

كانت البداية بخروجنا نحن طاقم العمل المتكون من المخرجة، المصور، ومهندس الإضاءة في جولة استطلاعية لمعاينة أماكن التصوير.

وخلصنا إلى اختيار بعض الأسواق والشوارع المعروفة في المدينة والتي تكثر فيها الحركة التجارية كشارع حي المطمر، la rue de lion، بالإضافة إلى المعارض التجارية (les foires)، وكذا بعض المحلات التجارية حيث يسهل علينا استقطاب الكثير من المستهلكين والباعة من أجل إجراء المقابلات المصورة معهم، ثم قصدنا مستشفى تشيكي فارا بالولاية، والتقينا بالدكتورة الأخصائية النفسانية العيادية السيدة " بوشيخي سميرة " والتي أطلعناها على موضوع بحثنا، فكان لها تحليل نفسي دقيق حول الظاهرة الأمر الذي شد اهتمامنا، فحددنا معها موعد المقابلة الذي تقرر أن يكون على مستوى مكتبها بالمستشفى ثم توجهنا في المقابل إلى مديرية التجارة بالولاية، حيث تم الإطلاع أعوانها بالموضوع الذي نحن بصدد العمل عليه، وثم الاتفاق معهم على إجراء المقابلات على مستوى المديرية، بعد إحضار التصوير المتعددة من طرف الجامعة.

أما الأساتذة: أستاذ "بشني عبد القادر"، أستاذ متخصص في مجال التسويق ورئيس قسم علم الاقتصاد والتسيير، والأستاذ "بلحضري" أستاذ في علم الاجتماع، اتفقنا على أن يكون

التصوير معهم على مستوى مكاتبهم بالجامعة، جامعة عبد الحميد ابن باديس، كلية العلوم الاجتماعية.

ومن ثم كان لنا لقاء مع رئيس جمعية حماية المستهلك* لولاية مستغانم، السيد: خدمي عبد الكريم الذي أبدي اهتماما بموضوعنا، واتفقنا معه على موعد تصوير المقابلة على مستوى مكتبة بمقر الجمعية.

وثم الاتفاق في نهاية الأمر مع الطبيب الأخصائي في أمراض الجلد والحساسية الدكتور " بومدين ندير" على تاريخ وموعد المقابلة على مستوى عيادته الطبية بحي شمومة.

التصوير:

في البداية شرعنا في تصوير أطراف المقابلات مع الأساتذة بجامعة عبد الحميد ابن باديس، كلية العلوم الاجتماعية.

فكانت لنا أول مقابلة مصورة مع أستاذ "بلحضري": أستاذ في علم الاجتماع: يوم 28 أبريل 2014 على الساعة 09:30 صباحا، بإحدى المكاتب التابعة لقسم العلوم الإنسانية، ثم كانت لنا مقابلتين مصورتين مع الأستاذ "بشني عبد القادر": أستاذ مختص في التسويق ورئيس قسم علم الاقتصاد والتسيير، والأستاذ "بوطغان محمد عبد الرزاق" باحث في علم الاقتصاد وذلك يوم 04 ماي 2014 على الساعة 10:30 صباحا بقاعة الأساتذة التابعة لقسم علم الاقتصاد والتسيير.

وفي اليوم التالي 05 ماي 2014 انتقلنا لتصوير بعض الأماكن التجارية في الولاية بالتحديد شارع المطمر، la rue de lion، بالإضافة إلى المعارض التجارية الخاصة

*أنظر ملحق رقم 1 ص 81 .

ببيع مستحضرات التجميل، الألبسة...وغيرها. ثم كانت لنا مقابلة مع السيدة: " بوشيخي سميرة " دكتورة وأخصائية نفسانية عيادية بمستشفى تشيكي فارا وذلك يوم 07 يوم 2014على الساعة 14:30زوالا، ثم انتقلنا في نفس اليوم إلى مديرية التجارة حيث أجرينا مقابلة مع مدير التجارة السيد "محمد رمضاني " ومقابلة أخرى مع رئيس مصلحة حماية المستهلك ومع الغش السيد "مصطفى الونجلي" وذلك في حدود الساعة 15:30.

وفي يوم 22 ماي 2014 على الساعة 11.00 أجرينا مقابلة مع رئيس جمعية حماية المستهلك السيد "بن خدومة عبد الكريم".

وفي يوم 11 جوان2014 في حدود الساعة 12:00 أجرينا مقابلة مع الطبيب الأخصائي في الأمراض الجلد والحساسية السيد " بومدين ندير" واعتمدنا على كاميرا رقمية من نوع **canon 550D** وميكروفون من نوع **ILVERTONST-308**.

3- مرحلة ما بعد الإنتاج:

<u>المشاهدة واختيار اللقطات</u>:

بعد الانتهاء من التصوير، تتم عملية المشاهدة لانتقاء أحسن اللقطات التي تثري الموضوع.

في هذه المرحلة قمنا بمشاهدة المادة المصورة لعدة مرات حتى نتمكن في الاخير من تحديد ما نريد الاحتفاظ به وما يجب الاستغناء عنه، وهذا وفقا لسيناريو مسطر مسبقا من اجل تسهيل عملية التركيب فيما بعد، وعدم الخروج عن الإطار الزماني المخصص لهذا الروبورتاج المصور.

التعليق:

إن نص التعليق في العمل المصور يساعد على توضيح الهدف المرجو من خلال الألفاظ والعبارات الموحية حول الموضوع، بالإضافة إلى ذلك فالتعليق في الروبورتاج مع وجود الصورة يمكننا من إيصال الرسالة الإعلامية بشكل جلي وواضح.

وقد اعتمدنا في كتابة نص التعليق على كل من:

- السينوبسيس.
- أهداف الربوروتاج.
- المادة المصورة التي تحصلنا عليها.

وكان نص التعليق كما يلي:

تسعى الجزائر اليوم جاهدة إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال تبنيها سياسة اقتصاد السوق، وتطوير علاقاتها التجارية مع العديد من الدول الرائدة في مجال التصنيع على رأسها الصين الشعبية.

هاته الأخيرة التي استطاعت في السنوات القليلة الماضية فرض مختلف منتوجاتها في الأسواق الجزائرية، حيث بلغت صادرات الصين إلى الجزائر مع مطلع سنة 2013، 6.820 مليار دولار كم هائل من البضائع الصينية التي أضحت تغزو السوق الجزائرية في مختلف القطاعات، والتي تعرف إقبالا كبيرا عليها من طرف المستهلك الجزائري.

- استجواب مع مستهلك.
- استجواب مع بائع.

هذه الظاهرة التي أصبحت ترفض نفسها بنفسها أمام الخيارات المحدودة للمستهلك الجزائري الذي يبقى عاجزا عن مقاومة الأسعار المعنوية للمنتجات الصينية على الرغم من

غياب عامل الجودة فيها. ويبقى هذا الإقبال الكبير على المنتوج الصيني تحكمه عدة عوامل نفسية واجتماعية.

- استجواب مع دكتوراه في علم النفس.

كما أن هاته الظاهرة ترتبط ارتباطا وثيقا بالجانب المادي، والذي ينعكس بدوره في المستوى المعيشي الدون المتوسط للمواطن الجزائري.

- استجواب مع أستاذ في علم الاجتماع.

على الرغم من أن البضائع الصينية تتفاوت في الجودة، ومع ذلك فإنها تشكل الملاذ الاول للمستهلك الجزائري.

- استجواب مع مستهلك.

فرخص أسعار هذه المنتجات وتقليدها لجميع الماركات العالمية جعل المستهلك الجزائري يفضلها على غيرها، بالرغم من المخاطر الصحية التي تحملها.

- استجواب مع طبيب جلد.

يبقى السؤال مطروحا عن دور الرقابة هنا، وكيف يمكن التعامل مع هاته الظاهرة التي صارت تستدعي اهتماما أكثر من طرف السلطات المعنية.

- استجواب مع مدير التجارة.

لا شك ان السلطات المحلية بالتعاون مع مديرية التجارة يعملون بشكل مستمر في سبيل الحد من هذه الطاهرة التي تعددت أسبابها، فما هو العامل الأساسي الذي يساهم ويشجع على تواجد هذا الكم الهائل لهاته المنتجات والتي وجدت جوا منعشا لها في السوق الجزائرية.

- استجواب مع رئيس مصلحة حماية المستهلك وقمع الغش بالمديرية.

وعلى الرغم من المجهودات المضنية التي تقوم بها مديرية التجارة، يبقى المستهلك رهينة الغش والاحتيال، مهددا في ماله وصحته، خصوصا وأن هاته المنتجات أضحت تغرق الأسواق بلا منازع.

- استجواب مع رئيس جمعية حماية المستهلك.

يصل التنوع بالمنتجات الصينية إلى حد الإبهار، فمن الإبرة والخيط مرورا بكافة الأجهزة الكهرومنزلية، الملابس والأحذية، والألعاب، والمستحضرات التجميل وصولا إلى الدراجات والسيارات، وبغض النظر عن جودة المنتج أو نوعيته، الأمر الذي يهدد نمو الاقتصاد المحلي.

- استجواب مع أستاذ في علم الاقتصاد.

إن هذه المنافسة القوية التي تفرضها المنتوجات الصينية في الأسواق الجزائرية تدخل ضمن إستراتيجية اقتصادية عالمية مفادها غزو أي سوق تجارية في العالم.

- استجواب مع أستاذ في علم الاقتصاد.

منتوجات مختلفة، وأثمان مغرية تجعل المستهلك الجزائري، يقتني دون التفكير في منشأ السلعة ولا المواد الأولية المكونة لها، ماركات عالمية مقلدة، وأخرى غير معروفة جلها من بلاد الجنس الأصفر.

ظاهرة أرهقت جميع الأطراف فما الحل؟

- استجواب مع أستاذ في علم الاجتماع.

إننا اليوم نقطع مرحلة الغزو الثقافي لنواجه مرحلة جديدة، وهي الغزو الصناعي، فكيف يمكن لمؤسسات الصغيرة الوقوف في وجه هذا التيار، وما هي الاقتراحات التي جاء بها الأخصائيون في هذا المجال.

- استجواب مع أستاذ في علم الاقتصاد.

كانت هذه جملة الحلول المقترحة من قبل الأخصائيين، فما هي بالمقابل الحلول التي جاء بها أهل الميدان.

- استجواب مع رئيس مصلحة حماية المستهلك وقمع الغش بمديرية التجارة.

مهم جدا أن يتجلى المستهلك بالوعي والحرص، خاصة إذا ما ارتبط الأمر بالحفاظ على صحة سلامة، ولكن هل يستطيع المستهلك وحدة أن يحمي نفسه.

- استجواب مع رئيس جمعية حماية المستهلك.

إن المسؤولية تقع على عائق الجميع، فلا شك أن السلطات المحلية ومؤسسات المجتمع المدني ملزمة بتقديم الحماية والدعم للمستهلك، هذا الأخير الذي يمثل العنصر الأهم في هاته الحلقة، باعتباره هو المحرك الأساسي لعملية الاستهلاك.

لذا يتوجب عليها اكتساب ثقافة استهلاكية سليمة، تؤهله لاتخاذ السلوك الأنسب في سبيل حماية نفسه، من الأضرار الصحية لهاته المنتجات من جهة، وتشجيعه للمنتوج المحلي باقتناء كل ما يمكن أن يكون جزائريا للحفاظ على نمو الاقتصاد الوطني من جهة أخرى.

التركيب:

تعد عملية التركيب من أعقد وأهم المراحل التي يتوقف عليها نجاح أو فشل أي منتج سمعي بصري.

والتركيب هو فن اختيار وترتيب المشاهدة وطولها الزمني على الشاشة بحيث تتحول إلى رسالة محددة المعنى موجهة إلى الجمهور.

والتركيب هو عملية تقنية يقوم بها المركب، وهي تعني تجميع اللقطات، وربطها باستبعاد اللقطات الصالحة من حيث المضمون أو النوعية.

وفي عملنا هذا كان التركيب رقميا بواسطة جهاز كمبيوتر محمول خاص، واعتمدنا في ذلك على نظام MAGIX، وتم التركيب في مدة 28 يوما بداية من يوم: 18 ماي 2014 إلى غاية يوم: 15 جوان 2014.

الموسيقى:

بعد انتهائنا من عملية التركيب، ووضع نص التعليق المناسب، قمنا باختيار الموسيقى المناسبة لطبيعة الموضوع، والتي وظفناها في جينيرك البداية والنهاية، وهي موسيقى تستعمل في بداية البرامج الإخبارية عادة، ذات طابع اقتصادي، وذلك ملائمة الموضوع الروبورتاج.

شارة البداية:

- جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم.
- كلية العلوم الاجتماعية.
- قسم علوم الإعلام والاتصال.

يقدم:

روبورتاج مصور لنيل شهادة الماستر في السمعي البصري والفضاء العمومي.

تحت عنوان:

البضاعة الصينية في أسواق مستغانم – بين مغرياتها ومخاطرها–

من إعداد:

الطالبة لطروش طاطة.

تحت إشراف الأستاذة:

نفوسي مرتاض لمياء.

السنة الجامعية: 2013– 2014.

جينيريك النهاية:

- جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم.
- كلية العلوم الاجتماعية.
- قسم علوم الاعلام والاتصال.

قدم لكم:

روبورتاج مصور لنيل شهادة الماستر في السمعي البصري والفضاء العمومي.

حول:

البضاعة الصينية في أسواق مستغانم – بين مغرياتها ومخاطرها–

من إعداد:

الطالبة لطروش طاطة.

تصوير:

- لطروش طاطة.
- تاربينت محمد الطاهر.

تعليق:

- لطروش طاطة.

إضاءة:

- دويدي الشارف.

ديكور:

- تاربينت محمد الطاهر.

تركيب:

- دويدي الشارف.
- تاربينت محمد الطاهر.

إخراج:

- لطروش طاطة.

تحت إشراف:

- الأستاذة "نفوسي مرتاض لمياء"

سنة التخرج: جوان 2014

شكر خاص لكل من ساهم في نجاح هذا العمل:

- مديرية التجارة لولاية مستغانم.
- عمال قطاع الصحة بمستشفى شيكي فارا.
- قسم علوم الاعلام والاتصال.
- قسم علة الاقتصاد والتسيير.
- جمعية حماية المستهلك لولاية مستغانم.

جمعية حماية المستهلك لولاية مستغانم

Allergies, eczéma, irritations.....chaussures chinoises de tous les dangers.

érosion du pouvoir d'achat ne permet pas, à de nombreux Algériens de se vêtir et de se chausser comme ils veulent, ce qui explique leur engouement pour les pro...duits chinois malgré tous les risques que représentent plusieurs de ces produits sur leur santé.

Il y a quelques années les produits chinois étaient vendus à la sauvette ou par les vendeurs ambulants sur les trottoirs, notamment dans les grandes villes du pays. Mais aujourd'hui, la donne a complètement changé ; les chaussures et les habits chinois dominent le marché. Même beaucoup de commerçants qui ne commercialisaient pas les produits chinois auparavant ont fini par changer d'avis. Beaucoup d'entre eux d'ailleurs préfèrent les produits chinois car leurs prix sont plus abordables pour le citoyen algérien comparativement aux produits européens lorsque connaît le pouvoir d'achat et le niveau de vie.

Les importateurs, quant à eux, cherchent, bien sûr, le maximum de profit et de gain. Certes, le marché algérien en

matière d'habillement est diversifié, mais d'une manière générale et comme on le constate depuis quelques années, ce sont les habits chinois qui s'imposent sur le marché et ce malgré l'éradication de plusieurs marchés parallèles où généralement on vendait exclusivement les produits chinois.

Aujourd'hui, tout le monde sait que les chaussures chinoises représentent des dangers réels pour la santé. Les cas de personnes atteintes par des maladies dues aux chaussures portées sont nombreux. Beaucoup de personnes font état d'allergies, d'irritations aux pieds, de rougeurs et inflammations sur la peau à cause des chaussures dont la qualité des matières avec lesquelles elles sont confectionnées, est objet de suspicion et de doute.

Dans certaines chaussures, il y a des matières chimiques comme le nitrique, qui pourraient causer des maladies, des kystes, de l'eczéma ou autres. Cela n'est pas une rumeur, mais une réalité, car beaucoup de médecins confirment cet état de fait

Les personnes diabétiques sont en effet les premières victimes de ces chaussures. D'après certaines sources plusieurs parmi elles ayant subi des infections dues aux allergies causées par les chaussures, sont arrivées au stade de l'amputation.

جمعية حماية المستهلك لولاية مستغانم

sans commentaire.!!!!

جمعية حماية المستهلك لولاية مستغانم

Mesdames, attention au plomb dans les rouges a lèvre, même ce moyen esthétique n'est pas sûr, Il peut être la cause de nombreux cancers.
Voici un petit test que vous pouvez faire vous-même...

Apoce Alger Protection et Orientation du Consomma...teur recommandent aux dames de ce méfier de certaines marques de rouge à lèvres car elles contiennent du plomb, le produit chimique dangereux pour la santé. Et certes les femmes qui connaissent la composition de leur rouge à lèvres ont tendance à réfléchir à deux fois avant d'appliquer leur produit favori sur les lèvres.

Le plomb est un poison qui peut être la cause de nombreux cancers... Plus le taux de plomb est élevé, plus il est intense de causer le cancer.

Comment savoir donc si votre rouge a lèvre contient du plomb?
Voici un petit test que vous pouvez le faire vous-même:
Mettre du rouge a lèvre sur votre main.
Utiliser une bague en or pour "gratter" le rouge à lèvre sur votre main.

Si le rouge à lèvre devient noir, veut dire qu'il contient du plomb.
Mesdames et mesdemoiselles, surveillez les rouges à lèvre qui

durent plus du temps, généralement ils contiennent beaucoup plus de plomb.

Dans l'attente des études scientifiques plus poussées, 3 possibilités vous sont offertes:

Ne plus utiliser de rouge à lèvres.

Ne pas tenir compte de ces alertes et continuer à utiliser les marques les plus communes de rouge à lèvres.

Utiliser du rouge à lèvres naturel

خاتمـــة

في ظل التغيرات السياسية، الاجتماعية والاقتصادية التي عرفتها الجزائر منذ الثمانينات، وذلك من خلال تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي بتشجيع الاستثمار الأجنبي، وتحرير التجارة الخارجية وإقرار مبدأ المنافسة الحرة الهادفة إلى زيادة الفعالية الاقتصادية وتحسين معيشة المستهلكين، عرفت السوق الجزائرية انتشارا هائلا للعديد من المنتوجات الأجنبية المستوردة، وهي تعيش اليوم ظاهرة المنتوجات والسلع المغشوشة التي تستجيب أغلبها للمقاييس العالمية في طليعتها السلع والبضائع الصينية.

تعد الصين اليوم أهم وأول ممول تجاري للجزائر متجاوزة بذلك كل البلدان الغربية هي حقيقة لا يمكن إنكارها.

وعلى اعتبار إن أسعار منتجاتها في متناول الفئات القليلة الدخل والتي تمثل الشريحة أكبر للمجتمع الجزائري، فهي بذلك تكون إقبالا لا مثيل له من طرف المستهلك الجزائري الذي يبقى السعر عنده هو معيار الاختيار والاقتناء لمختلف احتياجاته ومستلزماته في السوق.

وعلى الرغم من المخاطر الصحية التي تشوب هذه المنتجات يبقى غياب الوعي عند المستهلك الجزائري سببا أساسيا في إقباله على هاته السلع المغشوشة والتي تشكل الخطر الأكبر على حياته وصحته، ضف إلى ذلك فإن المستوى المعيشي المتدني للأسرة الجزائرية يجعلها مرغمة على اقتناء المنتوجات الصينية المغربية الأثمان أمام قائمة الاحتياجات الكبر لأفراد الأسرة الواحدة.

ويرتبط هذا الإقبال الكبير على المنتوج الصيني بعدة عوامل نفسية واجتماعية، حيث يؤكد علم النفس أن الحاجة هي المحرك الأساسي للفرد، والحاجة باعتبارها حالة من النقص والعوز والافتقار تقترن بنوع من التوتر والضيق والإحباط النفسي والذي يزول متى قضيت الحاجة، وزال النقص، كالحاجة للأكل، والشرب واللباس وغيرها، وعليه فإن عملية الاستهلاك تكون هنا بناء على تلبية حاجات معينة من قبل المستهلك الجزائري الذي قد يشعر بالتوتر والضيق والاحباط النفسي، إذا لم يستطيع تحقيقها بسبب نقص إمكانياته المادية، فهو هنا ملزم ومرغم على اقتناء المنتوجات الصينية التي تشكل الحل الانسب لكل مشاكله، حتى ينسى له تحقيق جل احتياجات افراد أسرته دون ما الشعور بالقلق أو الإحباط النفسي.

كما يرى علماء الاجتماع أن العوامل الأساسية التي تساهم في إقبال المستهلك الجزائري على المنتوج الصيني هو غياب الثقافة الاستهلاكية السليمة في المنظومة الثقافية للمجتمع الجزائري لذا وجب على مختلف مؤسسات المجتمع المدني: كالأسرة، المدرسة، والجامعة، والمؤسسات الإعلامية وكذا جمعيات حماية المستهلك توحيد الجهود في سبيل نشر الوعي، وتنشئة الأجيال الصاعدة على قواعد الثقافة الاستهلاكية السليمة، وذلك بالتواصل الفعلي مع المستهلك الجزائري، وتقديم الدعم لتأهيله وتعزيز قدراته حتى يتمكن من حماية نفسه بنفسه، وكذا تحريك المؤسسات الإعلامية من أجل القيام بدورها التحسسي والتوعوي من المخاطر الناجمة عن استهلاك مختلف المنتوجات التي لا تتطابق مع المواصفات القانونية والعالمية المتفق عليها، بما فيها السلع والبضائع الصينية.

كما أن مسؤولية انتشار "طاعون" البضائع الصينية في نظر أعوان مديرية التجارة، وأعضاء جمعية حماية المستهلك هي مسؤولية المتعامل الاقتصادي بالدرجة الأولى الذي يصر على استيراد الصناعات الصينية الرديئة بسعر منخفض من أجل تحصيل أرباح أكبر عند بيعها في أرض الوطن.

فالمتعاملون الاقتصاديون ليسوا طلاب صناعة جيدة، بقدر ما هم طلاب صناعة رخيصة.

ومن جانب آخر يوقعون المسؤولية على المستهلك الذي يقتني مثل هذه المواد والمنتجات، ويوضح أمام انخفاض أسعارها، فهو بذلك يشجع على تواجد مثل هذه الصناعات داخل السوق الجزائرية ويساهم في رواجها.

وهذا ما قد ينعكس سلبا على نموا وازدهار الاقتصاد الوطني، حيث يشير المختصون في المجال الاقتصادي ويؤكدون على أن المنافسة القوية التي تفرضها البضائع الصينية بسبب انخفاض أسعارها أمام المنتوجات المحلية، حيث يميل المستهلك الجزائري هنا إلى السلع والمنتوجات الصينية أكثر من غيرها، وبالمقابل يواصل مقاطعته للمنتوج المحلي، الأمر الذي قد يؤدي إلى انهيار الاقتصاد الوطني، وغلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعجز عن مواجهة المنافسة.

فلا شك أن انتشار هذه الظاهرة له عدة تداعيات سلبية على المستهلك أولا والاقتصاد الوطني ثانيا ، وإن مسألة الحماية والحد من هذه الظاهرة يبقى أمرا معقدا وشائكا بصعب التحكم فيه، إلا بتوحيد الجهود من قبل الدولة والسلطات المعنية بالأمر كمديرية التجارة، ومؤسسات المجتمع المدني ابتداء من الأسرة، والمدرسة وصولا إلى المؤسسات الإعلامية، ومختلف المنظمات والجمعيات المكلفة بحماية المستهلك في حد ذاته.

إضافة إلى ذلك ضرورة إعادة النظر في قانون جديد يحمي المستهلك من المخاطر المادية والمعنوية للمنتوجات الصينية من جهة وفي نفس الوقت يحمي الاقتصاد الوطني ويحارب ظاهرة إغراق السوق بالمنتوج الصيني.

وفي الأخير لا يمكننا الإنكار أن الصناعة الصينية تعزو العالم، وهي تتفاوت وتتنوع من حيث الجودة والنوعية، بل إنها تشتهر في الدول الأوروبية بجودتها العالية، وتحقق مكانة محترمة في البلدان التي تنشد الجودة في المنتوجات وليس السعر فقط.

لكن يبقى غياب وضع الدور الرقابي الرسمي في الدول النامية، بما فيها الجزائر يجعلها "سلة" للمنتجات الرديئة، والتي تأثيرها سلبي على صحة المستهلك وقوة الاقتصاد.